الأمم المتحدة

FCCC/PA/CMA/2023/2

الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ

Distr.: General
30 May 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف العامل بوصـــفه
اجتماع الأطراف في اتفاق باريس
الدورة الخامسة
الإمارات العربية المتحدة، من 30 تشـرين الثاني/نوفمبر
إلى 12 كانون الأول/ديسمبر 2023

البلاغات الثانيـة التي تقدم كل ســـنتين وفقاً للفقرة 5 من المـادة 9 من اتفاق باريس

تقرير تجميعي وتوليفي مقدَّم من الأمانة

موجز

أُعد هـذا التقرير التجميعي والتوليفي للمعلومـات الواردة في البلاغـات الثـانيـة التي تقـدمهـا الأطراف كل ســـنتين وفقاً للفقرة 5 من المادة 9 من اتفاق باريس لكي ينظر فيه مؤتمر الأطراف العامل بوصـفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس (مؤتمر/اجتماع أطراف باريس) ومؤتمر الأطراف وليصـب في الحصيلة العالمية.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة 3

ألف – الولاية 3

باء – الوارد من بلاغات فترة السنتين 3

جيم – النطاق 4

ثانياً – لمحة عامة 4

ثالثاً – التقرير التوليفي 6

ألف – المستويات المتوقعة للموارد المالية العامة 6

باء – البرامج والقنوات والأدوات 7

جيم – السياسات والأولويات 8

دال – أغراض الدعم وأنواعه 10

هاء – معايير تقييم مقترحات المشاريع 11

واو – الموارد المالية الجديدة والإضافية 12

زاي – الظروف والقيود الوطنية ذات الصلة بتقديم معلومات مسبقة عن التمويل المناخي 12

حاء – المنهجيات والافتراضات المستخدمة في الإسقاطات 13

طاء – التحديات والعوائق والدروس المستفادة 14

ياء – ضمان التوازن بين تمويل التكيف وتمويل التخفيف 15

كاف – تعبئة تمويل مناخي إضافي من مجموعة واسعة من المصادر 16

لام – تلبية احتياجات البلدان النامية وأولوياتها 17

ميم – دعم البلدان النامية في تحقيق أهداف اتفاق باريس طويلة الأجل، بما في ذلك الجهود الرامية إلى جعل تدفقات التمويل متسقة مع مسار يؤدي إلى تنمية خفيضة انبعاث غازات الدفيئة وقادرة على تحمل تغير المناخ 18

نون – إدماج الاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ، بما فيها القدرة على الصمود، في دعم التنمية 19

سين – الكيفية التي يمكن أن يساهم بها الدعم المقرر تقديمه إلى البلدان النامية في تعزيز قدراتها 20

Annexes

I. Projected levels of public climate finance to be provided to developing countries reported in the submissions included in the second biennial communications 21

II. Criteria of climate finance providers for evaluating project proposals as outlined in the submissions included in the second biennial communications 28

III. Public institutions reported in the submissions included in the second biennial communications dedicated to catalysing private climate finance and examples of their activities 29

IV. Examples of programmes and initiatives for supporting developing countries in mobilizing scaled-up private climate finance reported in the submissions included in the second biennial communications 30

V. Programmes and initiatives reported in the submissions included in the second biennial communications for supporting developing countries in making finance flows consistent with a pathway towards low-emission and climate-resilient development 32

أولاً- مقدمة

ألف- الولاية

1- إدراكاً لأهمية قابلية التنبؤ بالمعلومات المتعلقة بالدعم المالي لتنفيذ اتفاق باريس ووضوحها، طلب مؤتمر/اجتماع أطراف باريس في دورته الأولى إلى البلدان المتقدمة الأطراف أن تقدم كل سنتين، ابتداءً من عام 2020، البلاغات المشار إليها في الفقرة 5 من المادة 9 من اتفاق باريس، بما في ذلك المعلومات المحددة في مرفق المقرر 12/م أ ت-1. وشجع الأطراف الأخرى التي تقدم الموارد على إبلاغ هذه المعلومات كل سنتين على أساس طوعي[1]. وطلب في دورته الأولى أيضاً إلى الأمانة أن تعد، ابتداءً من عام 2021، تقارير تجميع وتوليف للمعلومات الواردة في البلاغات المقدمة كل سنتين[2].

2- ورحب مؤتمر/اجتماع أطراف باريس في دورته الثالثة بما ورد من البلدان المتقدمة الأطراف من البلاغات الأولى التي تقدم كل سنتين، وطلب إلى البلدان المتقدمة الأطراف تقديم بلاغاتها الثانية لفترة السنتين عام 2022، وشجع الأطراف الأخرى التي تقدم موارد أن تبلغ كل سنتين عن المعلومات الكمية والنوعية الإرشادية المتعلقة بالفقرتين 1 و3 من المادة 9 من اتفاق باريس، حسب الاقتضاء، على أساس طوعي[3]. ودعت البلدان المتقدمة الأطراف إلى مراعاة مجالات التحسين المحددة في التقرير الموجز[4] عن حلقة العمل الأولى التي تعقد كل سنتين أثناء الدورة بشأن المعلومات التي يتعين على الأطراف تقديمها وفقاً للفقرة 5 من المادة 9 من اتفاق باريس، المعقودة في 11 حزيران/يونيه 2021[5]، عند إعداد بلاغاتها الثانية لفترة السنتين، ولا سيما فيما يتعلق بما يلي:

(أ) التوقعات الإرشادية للتمويل المناخي الموجه إلى البلدان النامية والخطط المحددة لزيادة توفير التمويل المناخي وتعبئته؛

(ب) المعلومات المقدمة عن المستويات المتوقعة للتمويل المناخي ونقص تقديم تفاصيل عن المواضيع والقنوات والأدوات المختلفة في بلاغات فترة السنتين؛

(ج) المعلومات المتعلقة بحصص التمويل المناخي المتوقع للتكيف والتخفيف، وبالخطط الرامية إلى تحقيق التوازن بين الاثنين[6].

باء- الوارد من بلاغات فترة السنتين

3- قدمت أستراليا، وتشيكيا، وكندا، وسويسرا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والمفوضية الأوروبية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، البلاغات الثانية لفترة السنتين[7].

(1) المقرر 12/م أ ت-1، الفقرات 1 و4 و5.

(2) المقرر 12/م أ ت-1، الفقرة 7.

(3) المقرر 14/م أ ت-3، الفقرات 3 و12 و15.

(4) FCCC/PA/CMA/2021/5.

(5) انظر (ي) https://unfccc.int/event/biennial-in-session-workshop-on-information-to-be-provided-by-parties-in-accordance-with-article-9.

(6) المقرر 14/م أ ت-3، الفقرة 13.

(7) متاحة على الرابط التالي: https://unfccc.int/Art.9.5-biennial-communications.

4- ويتضمن بلاغا تشيكيا والمفوضية الأوروبية، باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، تقارير من إسبانيا، وإستونيا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبولندا، وتشيكيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وكرواتيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والنمسا، وهنغاريا، ومملكة هولندا، واليونان، والمفوضية الأوروبية. ومع أخذ هذه الأمور في الاعتبار، ينظر هذا التقرير في المعلومات المقدمة من 34 طرفاً[8].

جيم- النطاق

5- يلخص هذا التقرير التجميعي والتوليفي المعلومات الواردة في التقارير المدرجة في البلاغات الثانية لفترة السنتين للنظر فيها في الدورة الخامسة لمؤتمر/اجتماع أطراف باريس والدورة 28 لمؤتمر الأطراف ولتصب في الحصيلة العالمية[9]. ويقدم الفصل الثاني أدناه لمحة عامة، ويتضمن الفصل الثالث أدناه توليفاً للمعلومات الكمية والنوعية الإرشادية المتعلقة بالفقرتين 1 و3 من المادة 9 من اتفاق باريس[10] والمدرجة في ما ورد من بلاغات ثانية لفترة السنتين.

ثانياً- لمحة عامة

6- قدمت جميع الأطراف الـ 34 معلومات كمية عن تقديم الدعم المالي، قدم 32 طرفاً منها مجموع الدعم المالي المقدم والمزمع تقديمه سنوياً أو على مدى فترة محددة، ومعلومات على مستوى مشروع أو برنامج أو صندوق محدد، على سبيل المثال، بينما أبلغ طرفان عن الأخير فقط. ومن بين الأطراف الـ 34، قدم 30 طرفاً معلومات مسبقة ولاحقة وقدمت 4 أطراف معلومات لاحقة فقط.

7- وأبلغت العديد[11] من الأطراف أنها ملتزمة بالمساهمة في تحقيق هدف البلدان المتقدمة الأطراف المتمثل في أن تعبئ مجتمعة 100 بليون دولار أمريكي سنوياً بحلول عام 2020 وحتى عام 2025، مع زيادة 22 طرفاً **ما تتوقع تقديمه من مواردها المالية العامة** مقارنة بالالتزامات السابقة، وتشير 6 منها إلى بذل جهود لمضاعفة مساهماتها على الأقل؛ وتكرر 3 أطراف تأكيد التزاماتها القائمة وتشير إلى أنها تسير على الطريق الصحيح للوفاء بها؛ وتقدم 4 أطراف معلومات كمية ذات صلة لم تقدم في البلاغات الأولى لفترة السنتين؛ وأبلغ طرف واحد عن انخفاض فيما يتوقع تقديمه من الموارد المالية العامة.

8- وقدمت بعض الأطراف، في الورقات الواردة في البلاغات الثانية لفترة السنتين، معلومات عن الجهود المبذولة استجابة للدعوة إلى أن تزيد بحلول عام 2025 ما تقدمه جماعياً من التمويل المناخي إلى الأطراف من البلدان النامية من أجل التكيف إلى ما لا يقل عن ضعف مستوياته في عام 2019، في سياق تحقيق **توازن بين التخفيف والتكيّف** في إتاحة موارد مالية مزيدة، مشيرةً إلى الفقرة 4 من المادة 9 من اتفاق باريس[12]. وإدراكاً لأهمية تقديم دعم مالي للتكيف، أكدت 7 أطراف التزامها بأن تضاعف على

(8) تستخدم كلمة "الأطراف"، في هذا التقرير، للإشارة إلى الأطراف التي قدمت ورقات كجزء من البلاغات الثانية لفترة السنتين وكذلك المفوضية الأوروبية.

(9) وفقاً للمقرر 12/م أ ت-1، الفقرتان 7 و12.

(10) وفقاً لمرفق المقرر 12/م أت-1.

(11) تستخدم التوصيفات التالية في هذا التقرير: "جميع" إن كان ينطبق على جميع الأطراف المشمولة البالغ عددها 34 طرفاً؛ و"معظم" إن كان ينطبق على 29-33 طرفاً؛ و"العديد" إن كان ينطبق على 16-28 طرفاً؛ و"بعض" إن كان ينطبق على 4-15 طرفاً؛ و"عدد قليل" إن كان ينطبق على 1-3 أطراف.

(12) انظر (ي) المقرر 1/م أ ت-3، الفقرة 18.

الأقل مساهماتها في تمويل التكيف؛ وسلط 16 طرفاً الضوء على الجهود المبذولة لتحقيق توازن بين التخفيف والتكيف في تقديم الدعم، وأكد 3 منها أن هذا التوازن قد تحقق تقريباً؛ وأفاد طرفان بتخصيص أكثر من 50 في المائة مما يعادل الدعم الثنائي من المنح للتكيف.

9- ومقارنة بالمعلومات المقدمة في البلاغات الأولى لفترة السنتين، قدمت بعض الأطراف معلومات أكثر تفصيلاً عن الدعم المالي المقدم أو المزمع تقديمه من خلال القنوات المتعددة الأطراف، وتحديداً إلى صناديق الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. ومع اختتام المفاوضات بشأن التجديد الثامن لموارد مرفق البيئة العالمية في حزيران/يونيه 2022، حلت المعلومات المتعلقة بتوفير الموارد المالية لمرفق البيئة العالمية في موقع بارز من الورقات المقدمة من 19 طرفاً (مقارنة بـ 12 طرفاً في السابق). وقدمت 8 أطراف (مقارنة بـ 4 أطراف في السابق)، بالإشارة إلى التزامها بالاستجابة للنداء المشار إليه في الفقرة 8 أعلاه، معلومات عن المساهمات لصندوق التكيف، وأبلغ 18 طرفاً (مقارنة بـ 17 طرفاً في السابق) عن مساهمات للصندوق الأخضر للمناخ[13]، وأبلغت 7 أطراف (مقارنة بـ 6 أطراف في السابق) عن مساهمات لصندوق أقل البلدان نمواً.

10- وقدم العديد من الأطراف معلومات عن الجهود المتواصلة لمراعاة **احتياجات وأولويات** البلدان النامية الأطراف في تقديم الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف، وذلك مثلاً بإشراك الحكومات الوطنية في عملية التخطيط؛ ووضع برامج ومبادرات قطرية مصممة خصيصاً؛ ودعم تنفيذ المشاريع المحددة في تقارير وطنية مثل البلاغات الوطنية، والمساهمات المحددة وطنياً، وخطط التكيف الوطنية، والاستراتيجيات الإنمائية منخفضة الانبعاثات وطويلة الأجل.

11- وقدم عدد من الأطراف أكبر من ذي قبل معلومات عن كيفية توجيه الدعم المقدم والمعبأ نحو **مساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف طويلة الأجل لاتفاق باريس**. وإضافة إلى ذلك، أدرج عدد من الأطراف أكبر من ذي قبل معلومات عن الامتثال لتوصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ وعن فرص تعزيز شفافية التمويل الخاص، وشددت على الحاجة إلى تعبئة التمويل الخاص من أجل التكيف. وأبلغ ما مجموعه 14 طرفاً عن إجراءات ومبادرات وبرامج مصممة لدعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى جعل تدفقات التمويل متسقة مع مسار يؤدي إلى تنمية خفيضة انبعاثات غازات الدفيئة وقادرة على تحمل تغير المناخ، من قبيل النهوض بمنتجات مالية خضراء مثل السندات الخضراء، واستخدام تمويل مختلط، والأخذ بمبادرات سياساتية من أجل جملة أمور منها تشجيع استثمارات القطاع الخاص في المشاريع المناخية والحد من الاستثمار في القطاعات الكثيفة الكربون. وفي هذا الصدد، أقرت معظم الأطراف بالدور الهام للقطاعين الخاص والعام في تعبئة مصادر التمويل الخاصة في البلدان النامية أو لصالحها من أجل العمل المناخي.

12- وأبلغ ما مجموعه 27 طرفاً عن الجهود والخطط الرامية إلى دعم البلدان النامية في **تعبئة تمويل إضافي من طائفة واسعة من المصادر**، بما فيها المصادر الخاصة، قدم 12 طرفاً منها معلومات كمية عن التمويل الخاص المعبأ. وقدمت العديد من الأطراف معلومات عن الصناديق والمرافق وغيرها من بوابات الاستثمار المستخدمة لتعبئة التمويل الخاص.

13- وشددت بعض الأطراف على مراعاة الانتقال العادل؛ وعلى سبيل المثال، ساهمت تسع استراتيجيات ومبادرات سُلط الضوء عليها في تيسير الانتقال العادل في البلدان النامية، بما في ذلك إطلاق

(13) قدم 17 طرفاً، من بين الأطراف الـ 18 التي أبلغت عن مساهماتها للصندوق الأخضر للمناخ، معلومات عن المساهمات المعتزمة للصندوق الأخضر للمناخ وطرف واحد عن المساهمات المقدمة.

شراكة التحول العادل في مجال الطاقة في جنوب أفريقيا، المصممة لتسريع جهود إزالة الكربون في قطاع الطاقة، وتعميمها في إندونيسيا، والسنغال، وفييت نام، والهند.

14- ونظراً **للظروف والتحديات الوطنية** التي تجعل من الصعب تقديم إسقاطات متعددة السنوات للتمويل المناخي، قدمت العديد من الأطراف معلومات عن تدفقات ومسارات التمويل المناخي للسنوات السابقة وأشارت إلى عزمها مواصلة أو زيادة ما تقدمه من تمويل مناخي إلى البلدان النامية. وأفاد ما مجموعه 22 طرفاً بأن شروط الميزانية والبرلمان للموافقة على مدفوعات التمويل المناخي العام سنوياً لا تزال تشكل **عائقاً** رئيسياً أمام إبلاغ المعلومات عن المستويات المتوقعة لهذا التمويل. وتتعلق التحديات الأخرى بالظروف الاجتماعية الاقتصادية الوطنية وتحديد البرامج والأولويات التي ستكفل المرونة والاستجابة من حيث تلبية احتياجات البلدان النامية.

15- وسلطت بعض الأطراف الضوء على أن جائحة مرض فيروس كورونا-2019 والضغوط التضخمية بسبب الحرب في أوكرانيا لم تغير حجم التزاماتها المالية، وأكدت أنها ستواصل التعبئة وتوفير التمويل المناخي في المستقبل على الرغم من هذه التحديات.

ثالثاً- التقرير التوليفي

ألف- المستويات المتوقعة للموارد المالية العامة

16- قدمت جميع الأطراف معلومات عن مستوياتها المتوقعة من التمويل المناخي العام المقرر تقديمه للبلدان النامية (انظر (ي) المرفق الأول).

17- وإجمالاً، أعلنت ثمانية أطراف أو كررت تأكيد عزمها على أن تضاعف على الأقل ما تقدمه من تمويل مناخي مقارنة بالالتزامات المبلغ عنها سابقاً: تخطط كندا لمضاعفة التزاماتها من 2,65 بليون دولار كندي إلى 5,3 بلايين دولار كندي على مدى فترة خمس سنوات، بدءاً من نيسان/أبريل 2021؛ وتعتزم فنلندا أن تزيد إلى الضعف تقريباً ما تقدمه من تمويل مناخي دولي، رهناً بموافقة البرلمان؛ وأبلغت أيرلندا عن تعهدها في الدورة 26 لمؤتمر الأطراف بزيادة ما تقدمه من دعم مالي بأكثر من الضعف بحلول عام 2025 إلى التزام سنوي قدره 255 مليون يورو؛ وتعتزم نيوزيلندا تقديم ما لا يقل عن 1,3 بليون دولار نيوزيلندي من الدعم المتعلق بالمناخ، 50 في المائة منها للتكيف، خلال الفترة 2022-2025، أي ما يعادل زيادة بمقدار أربعة أضعاف من حيث الدعم الإجمالي ودعم التكيف كليهما مقارنة بالتزامها للفترة 2019-2022.

18- وقدمت بعض الأطراف مخصصات ميزانية متعددة السنوات للتمويل المناخي تخضع لموافقة البرلمان سنوياً، مما يدل على عزمها الإبقاء على مبلغ اعتماد التمويل المناخي أو زيادته. وعلى سبيل المثال، قدمت إستونيا خطتها الرباعية لتمويل القطاع العام، التي تخضع للتحديث سنوياً؛ وتعتزم فرنسا تقديم 6 بلايين يورو من التمويل العام سنوياً في الفترة 2021-2025؛ وتعتزم ألمانيا زيادة تمويلها المناخي إلى 6 بلايين يورو بحلول عام 2025. وأما بالنسبة لليابان، فقد أبلغت عن التزام بتمويل مناخي قدره 6,5 تريليونات ين ياباني للفترة 2021-2025، وكذلك التزام إضافي، على نحو ما أُعلن في الدورة 26 لمؤتمر الأطراف، يصل إلى 10 بلايين دولار أمريكي خلال تلك الفترة سيراً نحو هدف التعبئة المشتركة لما قدره 100 بليون دولار أمريكي سنوياً بحلول عام 2020 وحتى عام 2025. وعلاوة على ذلك، تعتزم ليتوانيا تخصيص 8 ملايين يورو للتمويل المناخي، تدار من خلال برنامجها الوطني لتغير المناخ في الفترة 2022-2025.

19- وأكدت بعض الأطراف المستويات المتوقعة للتمويل العام على مدى سنة أو سنتين. فعلى سبيل المثال، يتم التخطيط للتمويل المناخي العام في فنلندا من خلال أطر مالية متجددة مدتها ثلاث سنوات، بما في ذلك دورة ميزانية عامة سنوية تتم الموافقة عليها في كانون الأول/ديسمبر من كل عام، في حين تعتزم سويسرا تقديم 400 مليون فرنك سويسري سنوياً من التمويل المناخي العام بحلول عام 2024، وذلك من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف. واستناداً إلى التقييمات الأولية، يقدر صندوق المناخ الإيطالي أن تقدم إيطاليا 2,6 بليون يورو من التمويل المناخي في الفترة 2022-2025، سيجري إيصال حوالي 62 في المائة منه من خلال القنوات الثنائية و38 في المائة من خلال القنوات متعددة الأطراف.

20- وكما هو الحال في البلاغات الأولى لفترة السنتين، قدمت بعض الأطراف معلومات لاحقة عن التدفقات السنوية للتمويل المناخي من أجل بيان الاتجاهات المتسقة أو المتزايدة في تقديم التمويل المناخي. وعلى سبيل المثال، أبلغت ألمانيا عن زيادة دعمها المالي للعمل المناخي في السنوات الأخيرة، من 471 مليون يورو عام 2005 إلى 5,09 بلايين يورو عام 2020 و8,1 بلايين يورو عام 2021، في حين خصصت سلوفينيا 97 مليون يورو (ما يعادل 0,19 في المائة من دخلها القومي الإجمالي) للمساعدة الإنمائية الرسمية عام 2021، وهو ما يزيد بنسبة 22 في المائة عن عام 2020. وبالمثل، تعتزم موناكو تخصيص 1,5 مليون يورو للعمل المناخي عام 2023، أي ما يعادل زيادة بنسبة 19 في المائة مقارنة بمستوى عام 2018، وتعتزم تشيكيا تقديم 960 مليون كرونة تشيكية سنوياً في الفترة 2023-2025، رهناً بموافقة سنوية من البرلمان. والتزمت بعض الأطراف بتخصيص حصة معينة من ميزانيتها السنوية للمساعدة الإنمائية الرسمية لدعم المناخ وزيادة هذه الحصة بمرور الوقت، في حين كررت رومانيا وسلوفينيا تأكيد عزمهما تخصيص 0,33 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام 2030، والسويد بتخصيص 1 في المائة من الدخل القومي الإجمالي لتمويل التعاون الإنمائي.

21- وقدمت العديد من الأطراف معلومات عن الدعم المالي المقدم أو المزمع تقديمه حسب المجال المواضيعي: قدمت 7 أطراف معلومات كمية عن الدعم المالي للتخفيف، و14 طرفاً عن الدعم المالي للتكيف، و5 أطراف عن الدعم المالي للإجراءات المتعلقة بمعالجة الخسائر والأضرار.

باء- البرامج والقنوات والأدوات

22- قدمت العديد من الأطراف معلومات نوعية وكمية عن البرامج التي تدعمها حكومات كل منها في سياق تحقيق أهداف اتفاق باريس والمساهمة في الجهود الدولية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

23- وذكرت العديد من الأطراف أن الدعم المالي الثنائي يقدم إلى البلدان النامية من خلال وكالات التعاون الإنمائي وصناديق المناخ الثنائية في إطار البرنامج القطري المعني. وشرح البعض كيفية وضع هذه البرامج القطرية بالتعاون مع الحكومات الوطنية والشركاء المنفذين المحليين. وسلطت الأطراف الضوء على الدعم الثنائي في شكل برنامج منح بقيمة 16 مليون يورو تنفذه وكالة التنمية النمساوية؛ وبرنامج العمل المناخي للمملكة المتحدة من أجل آسيا قادرة على الصمود، الذي يهدف إلى تعزيز قدرة المجتمعات الضعيفة على الصمود؛ وتخصيص كندا 20 مليون دولار كندي لمشاريع النهوض بحقوق المرأة وجهود التكيف في البلدان النامية التي تشرك المنظمات النسائية.

24- وتقوم العديد من الأطراف بتوجيه دعم التمويل المناخي، من قبيل المساهمات أو التمويل المخصصين، من خلال قنوات متعددة الأطراف من قبيل صناديق المناخ، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى. وخُصصت المساهمات المذكورة لقطاعات

أو مجالات محددة، مثل مساهمات كندا بما يصل إلى 37,5 مليون دولار كندي لصندوق أقل البلدان نمواً من أجل مساعدة البلدان الضعيفة على إعداد وتنفيذ خطط التكيف الوطنية وبرامج العمل الوطنية للتكيف و1 بليون دولار كندي لبرنامج الاستثمار في تسريع التحول عن الفحم التابع لصناديق الاستثمارات المناخية.

25- وأبلغت العديد من الأطراف عن تقديم تمويل متعدد الأطراف من خلال صناديق المناخ، بما يشمل الوفاء بالتزاماتها تجاه التجديد الأول لموارد الصندوق الأخضر للمناخ، والمشاركة في التجديد الثاني لموارد الصندوق الأخضر للمناخ، والوفاء بالمساهمات المعلن عنها مؤخراً في التجديد الثامن لموارد مرفق البيئة العالمية. وإضافة إلى ذلك، استجابت العديد من الأطراف للنداء المشار إليه في الفقرة 8 أعلاه، حيث التزمت سويسرا بمضاعفة مساهمتها لصندوق أقل البلدان نمواً والصندوق الخاص بتغير المناخ من 13 مليون فرنك سويسري خلال الفترة 2019-2022 إلى 26 مليون فرنك سويسري خلال الفترة 2023-2026، وأبلغت أطراف مثل ألمانيا، وبلجيكا، وسويسرا، وكندا، واليابان عن تعهدها بالوفاء بالتزامها بالمساهمة في صناديق المناخ المتعددة السنوات (مثل صندوق التكيف، وصندوق أقل البلدان نمواً) لتحسين إمكانية التنبؤ بتمويل التكيف وزيادته.

26- وسلطت العديد من الأطراف الضوء على أنها تقدم دعماً مالياً عاماً قائماً على المنح، وأسهماً خاصة، وقروضاً بشروط ميسرة إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، دعماً للتكيف. وأشارت بعض الأطراف إلى أنها تعتزم توسيع نطاق الأدوات المستخدمة لتناسب مختلف أنواع الأنشطة واحتياجات المشاريع. وذكرت بعض الأطراف أهمية تحديد الصكوك المناسبة لجملة أمور منها الاحتياجات المحددة للبلد. وإدراكاً لأهمية مصادر التمويل الخاصة، أبلغت الأطراف عن استخدام أدوات تمويل مختلطة، مثل القروض المشتركة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والضمانات، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، من أجل تعبئة الاستثمار الخاص في العمل المناخي (انظر (ي) أيضاً الفصل الثالث - كاف أدناه).

جيم- السياسات والأولويات

27- أبلغت العديد من الأطراف عن التزامها بتعميم تغير المناخ في السياسات الرامية إلى المساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية والدولية، بما في ذلك أهداف اتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة. وأشارت العديد منها إلى وضع سياسات أو استراتيجيات جديدة أو تحديث القائم منها بما يتوافق مع أهداف اتفاق باريس. فعلى سبيل المثال، لدى وزارة التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي لمملكة هولندا سياسة بعنوان "القيام بما تجيده هولندا" (Doing what the Netherlands is good at)، تهدف إلى زيادة التمويل المناخي العام والخاص من 1,25 بليون يورو عام 2021 إلى 1,80 بليون يورو عام 2025. وعلى نحو مماثل، وضعت الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا، بالتعاون مع البلدان الشريكة وغيرها من الشركاء متعددي الأطراف والإقليميين، استراتيجيتها "المسؤولية عن كوكبنا - المناخ والطاقة" (*Responsibility for Our Planet – Climate and Energy*)[(14)]، التي تهدف إلى تعزيز العمل في مجالات التخفيف والتكيف؛ والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة؛ والتنمية الحضرية المستدامة، بما في ذلك التنقل والاقتصاد الدائري.

(14) الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا. 2021. *Responsibility for Our Planet – Climate and Energy*. Bonn and Berlin: German Federal Ministry for Economic Cooperation and Development. Available at https://www.bmz.de/en/news/publications/97122-97122.

28- وإضافة إلى ذلك، سلطت بعض الأطراف الضوء على جهودها الرامية إلى مواءمة تقديم الدعم مع احتياجات البلدان النامية وأولوياتها بغية تعزيز تولي زمام الأمور قطرياً، مما أسفر عن وضع برامج قطرية مصممة خصيصاً بتعاون وثيق مع الشركاء الوطنيين. وذكرت العديد من الأطراف أن المشاريع الثنائية تختار على أساس مدى مواءمتها لأهداف تغير المناخ، وقدرتها على تحقيق آثار التخفيف والتكيف، واتساقها مع المبادئ التوجيهية ذات الصلة للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ (انظر (ي) أيضاً الفصل الثالث – هاء أدناه). وأكدت بعض الأطراف التزامها بمواءمة مشاريعها أو برامجها الإنمائية مع المساهمات المحددة وطنياً وخطط العمل الوطنية وغيرها من خطط العمل الوطنية المتعلقة بتغير المناخ للبلدان المستفيدة.

29- وحددت العديد من الأطراف البلدان أو المناطق النامية التي أعطيت الأولوية في تقديم دعم التمويل المناخي. وأشار معظمها إلى أنها تعطي الأولوية لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما للتمويل العام القائم على المنح. فعلى سبيل المثال، قدمت حكومة المملكة المتحدة دعم التمويل المناخي في إطار برنامج قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية وقدرتها على الصمود بهدف التصدي للضغوط الناشئة عن تغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقدمت بعض الأطراف تفاصيل دعم التمويل المناخي المقدم من خلال التعاون الإنمائي. فعلى سبيل المثال، أدرجت سويسرا معلومات مفصلة عن الدعم المقدم إلى البلدان المستفيدة بما يتماشى مع استراتيجيتها للتعاون الدولي 2021–2024. وأشار عدد قليل من الأطراف إلى التركيز على البلدان الواقعة في نفس المنطقة، مثل منطقة المحيط الهادئ بالنسبة لأستراليا ونيوزيلندا، ومنطقة غرب البلقان بالنسبة لهنغاريا وسلوفاكيا وسلوفينيا. وأشارت بعض الأطراف إلى اعتماد نهج مصمم خصيصاً لدعم البلدان الأكثر عرضة للتأثر بتغير المناخ. وأفاد عدد قليل من الأطراف بأنها تطبق درجة من المرونة في اختيار برامج تغير المناخ لتدعمها على الصعيد العالمي، مما يمكن من تقديم الدعم خارج مناطقها المحددة على أنها ذات أولوية.

30- وأشارت العديد من الأطراف إلى الأولويات المواضيعية والقطاعية كلتيهما وأبلغت عن زيادة ما تقدمه من دعم للتكيف استجابة للنداء المشار إليه في الفقرة 8 أعلاه بهدف تحقيق توازن بين دعم التخفيف ودعم التكيف يتجاوز الالتزامات الثنائية. وأبلغت بعض الأطراف عن توجيه مساهماتها إلى صناديق المناخ التي تضمن هذا التوازن، في حين أشار عدد قليل منها إلى أنها تقدم الدعم لكل من التخفيف والتكيف من دون إعطاء الأولوية لأحدهما على الآخر (انظر (ي) أيضاً الفصل الثالث – ياء أدناه). وقدمت بعض الأطراف معلومات عن الدعم الذي تعتزم تقديمه لتجنب الخسائر والأضرار وتقليلها إلى أدنى حد ومعالجتها، وحددت العديد من الأطراف الزراعة، والمياه والصرف الصحي، والطاقة والبيئة، والحراجة، بما في ذلك دعم المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، كقطاعات ذات أولوية لتقديم دعم التمويل المناخي. وأعربت أطراف عديدة عن التزامها بتعزيز استخدام الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وتحسين فرص الحصول على الطاقة المتجددة. فعلى سبيل المثال، التزم أعضاء مجموعة السبع في مؤتمر قمة القادة لعام 2022 بإنشاء ودعم مزيد من شراكات التحول العادل في مجال الطاقة في إندونيسيا، والسنغال، وفييت نام، والهند تكون مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات والأولويات الخاصة بكل بلد.

31- وأقرت العديد من الأطراف بأهمية المساواة بين الجنسين في توفير التمويل المناخي من خلال القنوات الثنائية، ومن ثم اعتبرت تعزيز دور النساء والفتيات في المشاريع المناخية أولوية شاملة لعدة قطاعات. وسلطت بعض الأطراف الضوء على الجهود المبذولة لتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في الجهود المبذولة بشأن تغير المناخ. فعلى سبيل المثال، اعتُبر ما يقارب 81 في المائة من التمويل المناخي الثنائي السويدي مستجيباً للمنظور الجنساني عام 2021، ويتضمن ما لا يقل عن 80 في المائة

من المشاريع الثنائية الكندية اعتبارات المساواة بين الجنسين بما يتماشى مع سياستها النسائية للمساعدة الدولية. ويشمل ما حدد من فئات أخرى ذات أولوية في الدعم الشباب والشعوب الأصلية والفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة. وكمثال على ذلك، سلطت أستراليا الضوء على برنامج المحيط الهادئ الإقليمي للكربون الأزرق (2018–2024)، الذي يدعم مشاركة الشعوب الأصلية من خلال مراعاة معارف وخبرات الشعوب الأصلية في الجهود المبذولة لحماية وإدارة النظم البيئية للكربون الأزرق. وبوجه عام، حددت الأطراف حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية والحكم الرشيد بوصفها المبادئ الأساسية للتعاون الإنمائي.

32- وشددت بعض الأطراف على اهتمامها بدعم البرامج التي تيسر تعبئة التمويل الخاص، ولا سيما في البلدان المتوسطة الدخل، بسبل منها أدوات جديدة ومبتكرة تهدف إلى تشجيع النمو الأخضر بقيادة القطاع الخاص. ويعد برنامج التعاملات فيما بين المؤسسات التجارية (B2B) التابع لوكالة التنمية التشيكية، والشراكة بين تشيكيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل أهداف التنمية المستدامة، وبرنامج الأدوات المالية لمصرف التنمية الوطني الذي أبلغت عنه تشيكيا أمثلة على الشراكات مع القطاع الخاص التي تهدف إلى تعبئة الموارد الخاصة من أجل التنمية المستدامة (انظر (ي) أيضاً الفصل الثالث – كاف أدناه). ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن كيفية توجيه الدعم المقدم والمعبأ لمساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف طويلة الأجل لاتفاق باريس في الفصل الثالث – ميم أدناه والمرفق الخامس.

دال- أغراض الدعم وأنواعه

33- قدمت معظم الأطراف معلومات عن الجهود المبذولة لدعم البلدان النامية في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً وتحقيق أهداف اتفاق باريس. وأبلغ معظمها عن استخدام معالم ريو للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتصنيف نوع الدعم المقدم (للتكيف أو التخفيف، أو يشمل عدة قطاعات). وذكرت بعض الأطراف أنها تسعى جاهدة لتحقيق توازن في تخصيص التمويل المناخي للتخفيف أو التكيف ومواءمة الدعم المقدم مع احتياجات البلدان النامية وأولوياتها. غير أن بعض الأطراف أقرت بأن ما تقدمه من دعم للتخفيف أكبر مما تقدم للتكيف، وأساساً في مجالات الطاقة المتجددة، والنقل والصناعة، وإدارة النفايات والتخلص منها. وأشارت العديد من الأطراف إلى تقديم الدعم للأنشطة التي تسهم في تحقيق تنمية طويلة الأجل خفيضة انبعاثات غازات الدفيئة وقادرة على تحمل تغير المناخ.

34- وحددت بعض الأطراف الزراعة الذكية مناخياً، والإدارة المتكاملة لموارد المياه، وتوفير خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية القادرة على تحمل تغير للمناخ، باعتبارها المجالات الرئيسية ذات الأولوية لدعم التكيف، بينما شددت العديد من الأطراف على التزامها بدعم البلدان الأكثر عرضة للتأثر بتغير المناخ، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأفريقية، في تنفيذ برامج تكيفها الوطنية. وأُشير أيضاً إلى دعم التكيف في سياق الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود. وسلطت بعض الأطراف الضوء على الدعم المقدم فيما يتعلق بتفادي الخسائر والأضرار الناجمة عن آثار تغير المناخ وتقليلها إلى أدنى حد ومعالجتها.

35- وأبرزت بعض الأطراف أن المشاريع التي تعالج القضايا المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ هي مشاريع يعترف بأنها شاملة لعدة قطاعات إذا حددت الحكومات من جهتها أن تغير المناخ أولوية شاملة لعدة قطاعات. وأقرت العديد من الأطراف بالروابط بين التخفيف والتكيف من أجل معالجة كل من التخفيف والتكيف وتحديد أولويات الأنشطة التي يكمل بعضها البعض، وسلط عدد قليل منها الضوء على

الحلول القائمة على الطبيعة التي تعزز حماية النظم البيئية وحفظها واستعادتها بوصفها إجراءات فعالة للتخفيف والتكيف في البلدان النامية. وإضافة إلى ذلك، أقرت العديد من الأطراف بالحاجة إلى تمويل القطاع الخاص للتكيف. فعلى سبيل المثال، تركز مملكة هولندا تحديداً على تعبئة التمويل الخاص للتكيف في إطار برامج وطنية من مثل الصندوق الهولندي للمناخ والتنمية، وتعبئة المزيد من أجل المناخ.

36- وسلطت العديد من الأطراف الضوء على أهمية التكنولوجيات المناخية وبناء القدرات من أجل تحقيق تنمية خفيضة انبعاثات غازات الدفيئة وقادرة على تحمل تغير المناخ. وذكرت العديد من الأطراف أن دعم نقل التكنولوجيا وبناء القدرات مدمج في مشاريع التمويل المناخي اعترافاً بالاحتياجات الشاملة لعدة قطاعات والمتعددة القطاعات للبلدان النامية، وتشمل إنشاء شبكات المعلومات، وتعزيز التدريب والبحث في مجال التكنولوجيات المراعية للمناخ، وتشجيع وتيسير وتمويل نقل ونشر التكنولوجيات الملائمة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها وإمكانية الوصول إليها. وتشمل المجالات التي يقدم فيها الدعم في مجال نقل التكنولوجيا الطاقة، وإمدادات المياه، وخدمات الصرف الصحي. وأفادت بعض الأطراف بأنها تشجع على وضع خطط عمل للتكنولوجيا استجابة لتقييمات الاحتياجات التكنولوجية، في حين شددت العديد منها على أنشطتها في مجالات البحث والتطوير والبيان العملي دعماً لتطوير التكنولوجيا ونقلها. فعلى سبيل المثال، خصصت أستراليا، من خلال برنامجها لشراكات العلوم والتكنولوجيا من أجل المناخ بشراكة مع منظمة الكومنولث للبحوث العلمية والصناعية والجامعة الوطنية الأسترالية، 5,5 ملايين دولار أسترالي (خلال الفترة 2021-2025) لربط كبار العلماء ومتخصصي المناخ الأستراليين بشركاء التنمية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وبالمثل، التزمت المملكة المتحدة، من خلال صندوق آيرتون المنشأ عام 2019، بما يصل إلى 1 بليون جنيه إسترليني لدعم أنشطة البحث والتطوير والبيان العملي فيما يتعلق بتكنولوجيات ونماذج أعمال الطاقة النظيفة المبتكرة في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، أبلغت أطراف عن تقديم الدعم إلى مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، وهو الذراع المنفذ لآلية التكنولوجيا التابعة للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، بوصفها مثالاً على الأنشطة المضطلع بها في جهودها الرامية إلى دعم تطوير تكنولوجيا المناخ ونقلها.

37- وأفادت العديد من الأطراف بأن دعم بناء قدرات البلدان النامية يقدم في إطار ثنائي في شكل مساعدة تقنية خلال دورة تنفيذ المشروع المعني، بما يتماشى مع الاحتياجات والسياق ذي الصلة. فعلى سبيل المثال، أشارت العديد من الأطراف إلى شراكة المساهمات المحددة وطنياً، التي تبني قدرات الحكومات الوطنية على صياغة وتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً المعززة. وأبلغت بعض الأطراف أيضاً عن الدعم المقدم إلى منظمات متعددة الأطراف من مثل مرفق البيئة العالمية، بما في ذلك من خلال مبادرته لبناء القدرات من أجل الشفافية، التي تقدم الدعم لبناء القدرات لفائدة المشاريع التي تمولها (انظر (ي) أيضاً الفصل الثالث - سين أدناه).

هاء- معايير تقييم مقترحات المشاريع

38- أبلغت أطراف عن المعايير التي يشيع استخدامها لدى مقدمي التمويل المناخي من أجل تقييم مقترحات المشاريع المناخية (انظر (ي) المرفق الثاني)، والتي تحدد بالتشاور مع البلدان المستفيدة والشركاء في حالة القنوات الثنائية، وذلك وفقاً لمعايير تقييم المشاريع التي وضعتها المؤسسات المتعددة الأطراف المعنية في حالة القنوات المتعددة الأطراف.

واو- الموارد المالية الجديدة والإضافية

39- على غرار المعلومات المقدمة في البلاغات الأولى التي تقدم كل سنتين، أوضح العديد من الأطراف كيف تُقرر أن تمويلها المناخي جديد وإضافي، مع الاعتراف بعدم وجود تعريف مشترك له.

40- واعتبرت بعض الأطراف، مثل إسبانيا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا والدانمرك ومملكة هولندا واليابان واليونان، الموارد المالية الملتزم بها أو الموافق على صرفها جديدةً وإضافيةً إذا كانت جديدة وإضافية للالتزامات أو المدفوعات المبلغ عنها سابقاً، على سبيل المثال في البلاغات الوطنية، أو التقارير التي تقدم كل سنتين أو غيرها من التقارير المقدمة إلى الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. واعتبرت نيوزيلندا مبلغ 800 مليون دولار نيوزيلندي من مبلغ 1,3 بليون دولار نيوزيلندي الملتزم به (2022-2025) جديداً وإضافياً لأنه يضاف إلى مبلغ 500 مليون دولار نيوزيلندي الملتزم به بالفعل في إطار ميزانيتها للتعاون الإنمائي الدولي؛ ويعتبر اعتزام المملكة المتحدة مضاعفة اعتمادها للتمويل المناخي إلى 11,6 بليون جنيه إسترليني خلال الفترة من 2021-2022 إلى 2025-2026 إضافة إلى التزامها السابق للفترة من 2016-2017 إلى 2020-2021.

41- وتعرف بعض الأطراف بالموارد الجديدة والإضافية بأنها الموارد التي التزمت بها أو خصصتها أو صرفتها حديثاً لمشاريع وبرامج متصلة بالمناخ خلال فترة زمنية معينة. فعلى سبيل المثال، تستخدم فنلندا وكندا سنة 2009، السنة التي التزمت فيها البلدان المتقدمة الأطراف بتقديم موارد مالية للبلدان النامية بموجب اتفاق كوبنهاغن، كسنة أساس تحدد بناء عليها أن تمويلها المناخي جديد وإضافي.

42- وإضافة إلى ذلك، تنظر عدة أطراف إلى الموارد الجديدة والإضافية في سياق ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية. فقد حددت السويد ولكسمبرغ، على سبيل المثال، أن الدعم المالي يكون جديداً وإضافياً إذا كان ينضاف إلى التزاماتهما من المساعدة الإنمائية الرسمية أو يتجاوزها، في حين أن للبرتغال نافذة مخصصة في إطار صندوقها البيئي البرتغالي لدعم مشاريع المساعدة الإنمائية الرسمية المتصلة بالمناخ والبيئية، ولذلك اعتبرت التمويل الناشئ عن هذا المرفق جديداً وإضافياً.

زاي- الظروف والقيود الوطنية ذات الصلة بتقديم معلومات مسبقة عن التمويل المناخي

43- أبلغت العديد من الأطراف عن التحديات والقيود التي وُوجهت في تقديم معلومات مسبقة عن التمويل المناخي على مدى فترات متعددة السنوات أو كررت تأكيدها، حيث أبلغ 22 طرفاً أن شروط الميزانية والبرلمان المتعلقة بتخصيص مدفوعات التمويل المناخي العام والموافقة عليها لا تزال تشكل عائقاً رئيسياً أمام تقديم معلومات مسبقة.

44- وتسعى بعض الأطراف إلى تحسين إمكانية التنبؤ بالتمويل المناخي من خلال إعداد برامج تمويل متعددة السنوات، على الرغم من أن الأقساط السنوية الملتزم بها لا تزال تتطلب موافقة البرلمان قبل صرفها. فعلى سبيل المثال، يحدد إطار الإنفاق المتوسط الأجل في النمسا أسقفاً ملزمة قانوناً للنفقات قبل أربع سنوات على أساس متجدد، وتضع إيطاليا ميزانية مؤقتة مدتها ثلاث سنوات كل عام، تقدم تقاريرها إلى هيئة المحاسبة العامة للدولة، وتضع نيوزيلندا التزامات مالية متعددة السنوات وتوقعات إرشادية، ويخضع تقديم سويسرا لدعم التمويل المناخي لائتمانات إطارية مدتها أربع سنوات للتعاون الدولي. ولدى أيرلندا أيضاً اتفاقات متعددة السنوات تخضع للموافقة السنوية على ميزانياتها؛ ويرجع ذلك إلى هشاشة الدخل القومي الإجمالي الأيرلندي نتيجة لعوامل خارجية.

45- وأشارت عدة أطراف إلى أن جداول مدفوعاتها قابلة للتغيير وذلك، على سبيل المثال، بسبب التغيرات في احتياجات البلدان المستفيدة وأولوياتها، والتحديات الاجتماعية الاقتصادية (مثل جائحة مرض فيروس كورونا كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا) أو حالات التأخير في تنفيذ أنشطة المشاريع المتفق عليها. وتتعلق التحديات الأخرى التي صودفت في تقديم معلومات مسبقة عن التمويل المناخي بجملة أمور منها توفير معلومات عن الحصة الخاصة بالمناخ من المساهمات الأساسية للطرف لمصارف التنمية متعددة الأطراف، نظراً لعدم توافر معلومات مسبقة عن الحصص المحتسبة.

حاء- المنهجيات والافتراضات المستخدمة في الإسقاطات

46- قدمت أطراف معلومات مسبقة عن المستويات المتوقعة للتمويل المناخي العام باستخدام أساليب مختلفة. فعلى سبيل المثال، قدمت ألمانيا سيناريوهات متعددة السنوات لكيفية تخصيص التمويل العام وصرفه من الميزانية الحكومية للبرامج ذات الصلة بالمناخ توخياً لتحقيق غاية تتمثل في بلوغ هدف التمويل المناخي الرفيع المستوى.

47- وقدمت بعض الأطراف معلومات لاحقة عن المسار التاريخي للتمويل المناخي لإظهار التزامها بمواصلة أو زيادة مستوى الدعم المالي المقدم. وأوضحت أطراف عديدة أنها استخدمت معالم ريو للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل إعداد معلومات لاحقة دقيقة عن التمويل المناخي المقدم عن طريق القنوات الثنائية.

48- وطبقت مملكة هولندا ونيوزيلندا تصنيفاتهما الخاصة في التحديد الكمي للنفقات المتصلة بالمناخ في إطار مشاريع المساعدة الإنمائية الرسمية بسبب عدم القدرة على استخدام معالم ريو للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتحديد كمية تمويل الأنشطة ذات الصلة بالمناخ ذات المنافع الإنمائية المشتركة. وشددت كندا وموناكو على أن تقاريرهما عن التمويل المناخي لا تغطي سوى الإنفاق على الأنشطة التي لها هدف رئيسي خاص بالمناخ.

49- ولبيان التمويل المناخي المقدم من خلال القنوات المتعددة الأطراف، استخدمت بعض الأطراف (مثلاً أيرلندا، ومملكة هولندا، واليونان) النسبة التي حددتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتحديد مساهماتها للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ولحساب النسبة المئوية الخاصة بالمناخ من مساهماتها الأساسية. وبما أن بعض المنظمات المتعددة الأطراف لا تندرج تحت هذه النسبة المئوية المحددة للمناخ، فقد حددت مملكة هولندا حصصها المتصلة بالمناخ بالتشاور مع المنظمات ذات الصلة. ولم تدرج المملكة المتحدة في تمويلها المناخي المبلغ عنه مساهماتها الأساسية للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

50- وشرحت بعض الأطراف الكيفية التي حسبت بها مستوى التمويل المناخي الخاص الذي تمت تعبئته من خلال التدخلات العامة: فقد استخدمت مملكة هولندا، على سبيل المثال، أساليب لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأشارت بعض الأطراف إلى الجهود الجارية لتطوير منهجيات لرصد التمويل الخاص الذي تجري تعبئته من خلال القنوات المتعددة الأطراف والإبلاغ عنه.

طاء - التحديات والعوائق والدروس المستفادة

51- حددت معظم الأطراف التحديات والحواجز فيما يتعلق بتعبئة وتقديم التمويل المناخي وأبلغت عن الدروس المستفادة في هذا الصدد. وتتعلق التحديات والحواجز التي تم تحديدها بجملة أمور منها ما يلي:

(أ) اختلاف دورات التخطيط في مختلف البلدان المتقدمة للبت في الأولويات البرنامجية وتحديد البلدان المستفيدة؛

(ب) الحواجز اللغوية والخصوصيات المحلية وعدم استقرار الظروف السياسية والاقتصادية، مما يؤدي إلى تغييرات في أولويات البلدان المستفيدة؛

(ج) مواطن الضعف المتعلقة بالديون، ومخاطر صرف العملات الأجنبية، وتفاوت القدرات التقنية للشركاء المنفذين، وثغرات الأطر التنظيمية التي يمكن أن تحد من استثمارات القطاع الخاص، ولا سيما في البلدان التي تعتبر شديدة المخاطر، مثل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(د) محدودية قدرة مقدمي التمويل على إدارة الأموال[15]؛

(هـ) الافتقار إلى بيانات جيدة النوعية، مما قد يعوق التصميم والتقييم الفعالين لآثار الدعم المتعلق بالمناخ[16].

52- وسلطت معظم الأطراف الضوء على التزامها بتجنب التحديات والحواجز المحددة أو التغلب عليها استناداً إلى الدروس المستفادة. فعلى سبيل المثال، أجرت كندا عملية تقييم مع أصحاب المصلحة لتحديد الدروس المستفادة من التزامها السابق بمبلغ 2,65 بليون دولار كندي وتطبيقها في تحديد مبلغ التزامها الجديد بالتمويل المناخي، في حين تجري سلوفينيا تقييمات سنوية لتقديم تمويلها المناخي باستخدام المبادئ والمعايير والقواعد المعتمدة على أساس تلك التي وضعتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

53- وتشمل الدروس المستفادة التي حددتها الأطراف أهمية ما يلي:

(أ) **العمل مع مقدمي التمويل المناخي والبلدان المستفيدة لتعزيز إمكانية الوصول إلى التمويل المناخي.** وإدراكاً للتحديات التي تواجهها البلدان النامية في الوصول إلى التمويل المناخي، أطلقت المملكة المتحدة فرقة العمل المعنية بالوصول إلى التمويل المناخي في الدورة 26 لمؤتمر الأطراف؛ والخطط المعلنة لإنشاء مركز عالمي جديد للعمل في هذا الصدد في الدورة 27 لمؤتمر الأطراف بهدف جمع الأفكار وتوسيع المبادرات الرامية إلى تعزيز الوصول إلى التمويل المناخي من خلال قنوات مختلفة؛ وكانت رائدة في مبادرة أقل البلدان نمواً من أجل التكيف الفعال والقدرة على الصمود، التي تعمل بشكل وثيق مع سبعة من أقل البلدان نمواً لتغيير الطريقة التي يتم بها الوصول إلى التمويل المناخي وإدارته وتوجيهه بهدف تخصيص 70 في المائة من التمويل المناخي على الأقل لدعم العمل على المستوى المحلي بحلول عام 2030؛

(15) على سبيل المثال، تفضل مالطا، باعتبارها بلداً صغيراً ذا قدرة إدارية محدودة، تقديم التمويل المناخي في الغالب من خلال الصناديق المتعددة الأطراف من أجل خفض التكاليف الإدارية.

(16) أبلغت أطراف عن مبادرات تيسر جمع البيانات وتخزينها وتقاسمها، مثل مركز بيانات المحيط الهادئ المدعوم من نيوزيلندا، مما يساعد على ضمان أن تكون القرارات المتعلقة بالسياسات والبرمجة والاستثمار مستنيرة ببيانات قوية.

(ب) **العمل مع البلدان النامية على تعزيز التنسيق على المستوى الدولي والوطني ودون الوطني، بما في ذلك بين الحكومات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني**، من أجل تعزيز فعالية التمويل المناخي، مع تعزيز التنسيق بين مختلف جهات التنسيق والسلطات والكيانات الوطنية المعينة التي تعتبر حاسمة في زيادة اتساق تخطيط السياسات وتنفيذها وضمان تولي زمام الأمور قطرياً. وتدعم الشراكات التي تعمل على الصعيدين العالمي والإقليمي (من مثل شراكة القدرة على الصمود في منطقة المحيط الهادئ) تنفيذ المشاريع وإقامة الشبكات وتكرارها والتنمية المستنيرة وتوفر منتدى لتعزيز التنسيق، على الرغم من استمرار وجود تحديات في تجنب التداخل والازدواجية مع مبادرات أخرى؛

(ج) **وجود فعال في البلدان الشريكة ونهُج برنامجية طويلة الأجل** من أجل تيسير تعلم الدروس وتكييف التدخلات وفقاً لذلك، والمساهمة من ثم في استدامة مشاريع التكيف والتخفيف المنفذة؛

(د) **بيئات تمكينية فعالة في البلدان المستفيدة**، وهي تعتبر أساسية لتوسيع نطاق تعبئة وتقديم التمويل المناخي الخاص، بما في ذلك تطوير نظم قانونية تعزز إنفاذ العقود؛ وممارسات الحوكمة الرشيدة؛ وتنفيذ سياسات مالية قوية؛ ودعم قيام مؤسسات قوية وخاضعة للمساءلة. ويساعد فهم مخاطر الاستثمار وإدارتها في التغلب على الحواجز واغتنام الفرص فيما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص؛

(هـ) **تتبع وقياس وتقييم آثار التمويل المناخي**، وهو ما يمكن أن يساعد في تعزيز فعاليته، على الرغم من أن تتبع تمويل التكيف لا يزال يمثل تحدياً لبعض الأطراف بسبب الصعوبات في تصنيف الأنشطة المتعلقة بالقدرة على الصمود في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية على أنها تكيف، وكذلك قياس وتقييم آثار تمويل التكيف، بسبب أمور منها عدم وجود منهجيات وبيانات وخطوط أساس موحدة دولياً، والصعوبات في القياس الكمي لفعالية إجراءات التكيف.

ياء- ضمان التوازن بين تمويل التكيف وتمويل التخفيف

54- أقرت معظم الأطراف بالحاجة إلى تحقيق توازن في تقديم التمويل للتخفيف والتكيف. وفي حين أشارت أطراف عديدة إلى التزام بتحسين هذا التوازن، ذكر عدد قليل منها أن هذا الدعم مدفوع بالطلب ومن ثم فهو يخصص وفقاً لاحتياجات البلدان المستفيدة.

55- واستجابة للنداء المشار إليه في الفقرة 8 أعلاه، أشارت العديد من الأطراف إلى بذل جهود لزيادة مبلغ تمويل التكيف القائم على المنح. فعلى سبيل المثال، يركز نحو 70 في المائة من المساعدات الثنائية والإقليمية التي تقدمها أستراليا على التكيف والقدرة على الصمود، بما يعكس احتياجات منطقة المحيط الهادئ. وبالمثل، تقدم سويسرا لأنشطة التكيف دعماً ثنائياً يعادل المنح أكثر مما تقدم لأنشطة التخفيف.

56- وأشارت بعض الأطراف إلى التزامها بزيادة تمويل التكيف، بما في ذلك من خلال الخطط والإجراءات الحكومية الرامية إلى تحقيق توازن بين دعم التخفيف والتكيف. فعلى سبيل المثال، أطلقت الولايات المتحدة خطة الرئيس الطارئة للتكيف والقدرة على الصمود من أجل تسريع تقديم التمويل للتكيف من خلال تعزيز المشاركة مع الصناديق المتعددة الأطراف، وتعزيز قدرة البلدان الشريكة على الحصول على التمويل للتكيف، وتطوير استثمارات مقبولة مصرفياً، وتعبئة رأس المال الخاص، ودعم تطوير استراتيجيات تمويل مخاطر المناخ. وبالمثل، أنشأت إسبانيا مركزاً وطنياً للتكيف من أجل تحقيق توازن في التمويل بين أنشطة التخفيف والتكيف وحوكمة المناخ والحفاظ عليه، على أساس القدرات المتاحة واحتياجات البلدان النامية وأصحاب المصلحة. غير أن عدداً قليلاً من الأطراف أشار إلى عدم وجود سياسة عامة تعزز هذا التوازن في دعمها الثنائي.

57- وأبلغت بعض الأطراف عن زيادة مساهماتها لصندوق التكيف. وعلاوة على ذلك، أبلغت بعض الأطراف عن مساهماتها للصندوق الأخضر للمناخ، التي تهدف إلى ضمان تخصيص متوازن للتمويل المناخي بين التخفيف والتكيف. وإضافة إلى ذلك، أشارت بعض الأطراف إلى التزامها بدعم صندوق أقل البلدان نمواً من أجل زيادة دعم التكيف.

كاف- تعبئة تمويل مناخي إضافي من مجموعة واسعة من المصادر

58- أقرت بعض الأطراف بأن تلبية احتياجات البلدان النامية وأولوياتها تتطلب تمويلاً في حدود تريليونات دولارات الولايات المتحدة. وفي هذا السياق، تعمل مع البلدان النامية من أجل الحد من حواجز الاستثمار، بما في ذلك عن طريق تعزيز القدرات وتهيئة بيئات مواتية لاجتذاب استثمارات القطاع الخاص، بما يشمل التعبئة من خلال التدخلات العامة. وفي هذا الصدد، تعمل العديد من الأطراف مع وكالات التعاون الإنمائي، والمنظمات غير الحكومية، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والوزارات ذات الصلة من أجل تنسيق السياسات والإجراءات الرامية إلى زيادة استثمارات القطاع الخاص (انظر المرفق الثالث).

59- وحددت بعض الأطراف مبلغ التمويل المناخي الخاص الذي تهدف إلى تعبئته أو الذي عبأته من خلال التمويل العام. فعلى سبيل المثال، عبأت مملكة هولندا 619 مليون يورو من التمويل المناخي الخاص من خلال التدخلات العامة عام 2021، في حين عبأت سويسرا ما يقارب 106 ملايين دولار أمريكي من التمويل المناخي من خلال مساهمات للمنظمات متعددة الأطراف و180 مليون دولار أمريكي من خلال التمويل المشترك للدعم الثنائي عام 2022، مع خطط لمواصلة زيادة حصتها من التمويل المناخي الخاص المعبأ في الفترة 2023-2024. وإضافة إلى ذلك، ذكرت اليابان أنها عبأت 1,6 بليون دولار أمريكي من التمويل الخاص عام 2020؛ وتخطط بلجيكا لاستثمار ما لا يقل عن 150 مليون يورو، من خلال شركة الاستثمار البلجيكية لفائدة البلدان النامية، في 15 مشروعاً للطاقة المتجددة بحلول عام 2023؛ وأفادت كندا بأنها قدمت 5 ملايين دولار كندي لبرنامج تمويل وتعبئة استثمارات الطاقة النظيفة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل تعزيز الظروف المحلية لاجتذاب وتعبئة تمويل القطاع الخاص واستثماراته في الاقتصادات الناشئة؛ وتعتزم فنلندا أن تستثمر، من خلال فينفند (Finnfund)، 1 بليون يورو في مشاريع المناخ والطاقة بحلول عام 2030. وأطلقت مجموعة الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الدولي مبادرة التخفيف من مخاطر الطاقة الشمسية، المصممة لتسهيل تنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية الخاصة في البلدان الصاعدة والنامية وتعبئة ما يصل إلى 500 مليون دولار من المؤسسات المالية العامة والجهات الفاعلة الخاصة.

60- وشددت بعض الأطراف على دور المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في زيادة التمويل الخاص، بما في ذلك باستخدام التمويل الميسر لإثبات الجدوى التجارية للمشاريع المتصلة بالمناخ وتطبيق نُهج مبتكرة. وسلط عدد قليل من الأطراف الضوء على إمكانات الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق القطاع الخاص التابع له لفسح الطريق أمام التمويل المناخي الخاص على نطاق واسع، مؤكدة التزامها بدعم تعبئة الصندوق الأخضر للمناخ لرأس مال القطاع الخاص، بوسائل منها الابتكارات المالية. وإضافة إلى ذلك، شددت موناكو على مشاركتها في آلية التنمية النظيفة، التي تسهم في تعبئة تمويل القطاع الخاص في البلدان النامية.

61- وأبلغت الأطراف عن البرامج والمبادرات الرامية إلى دعم البلدان النامية في تعبئة التمويل الخاص الموسع، بما في ذلك تقديم الدعم لوضع السياسات والخطط المتصلة بالمناخ، وتعزيز الظروف التمكينية، وإنشاء صناديق متخصصة، وصياغة مقترحات مشاريع جاهزة للاستثمار، وتعزيز أدوات

التخفيف من المخاطر، وإشـــراك القطاع الخاص في إجراءات التكيف، وتعزيز تكنولوجيات المناخ القابلة للتطبيق تجارياً (انظر (ي) المرفق الرابع).

62- وتنظر بعض الأطراف في توسيع نطاق تتبعها لتدفقات التمويل المناخي ليشمل التمويل الخاص المعبأ من خلال التدخلات العامة.

لام- تلبية احتياجات البلدان النامية وأولوياتها

63- ركزت معظم الأطراف، في معرض تشـــديدها على مبادئ الفعالية والكفاءة وتولي زمام الأمور قطرياً والشراكات الشاملة للجميع والشفافية والمساءلة، على أن الدعم يقدم إلى البلدان النامية على أساس الاحتياجات والأولويات المحددة، ومن ثم فهو مدفوع بالطلب. وأقر العديد منها بأن تولي زمام الأمور قطرياً هو المفتاح لضمان بقاء المبادرات المتعلقة بالمناخ مستدامة على المدى الطويل.

64- وذكرت العديد من الأطراف أن الدعم الثنائي يقدم بعد مشـاورات مع البلدان المسـتفيدة، بما في ذلك مع الحكومات الوطنية ودون الوطنية، والســلطات المحلية، والمجتمع المدني، والشـــركاء المنفذين، وممثلي البرامج القطرية، بما يضمن التواؤم مع استراتيجيات أو خطط العمل الإنمائية الوطنية، فضلاً عن المســاهمات المحددة وطنياً، وبالتالي الاحتياجات والأولويات المحددة. وأشـــارت بعض الأطراف إلى أن معايير تقييم مقترحات المشـاريع الثنائية تشـمل تقييم حالة البلد المسـتفيد المحتمل واحتياجاته بغية ضـمان هذه المواءمة، بينما ذكر البعض أن هناك اعتباراً خاصاً لتلبية احتياجات البلدان الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصـغيرة النامية، وذلك مثلاً بدعم مبادرة أقل البلدان نمواً من أجل التكيف الفعال والقدرة على الصمود.

65- وسلطت العديد من الأطراف الضوء على ما تقدمه من دعم لصـناديق متعددة الأطراف من مثل الصـندوق الأخضـر للمناخ ومرفق البيئة العالمية، التي تسعى جاهدة إلى مواءمة حافظاتها مع المساهمات المحددة وطنياً، والبلاغات الوطنيـة، وبرامج التكيف الوطنيـة، واســـتراتيجيات البلدان النـاميـة الإنمـائيـة منخفضـة الانبعاثات وطويلة الأجل. ولدى الصـندوق الأخضـر للمناخ ومرفق البيئة العالمية عمليات قائمة لضمان أن تلبي الموارد المخصصة بفعالية احتياجات البلدان النامية في مجالي التكيف والتخفيف.

66- وأبلغت أطراف عديدة التزامها بدعم البلدان النامية في تلبية الاحتياجات والأولويات المحددة أو كررت تأكيده. وبشـكل عام، أبلغت الأطراف عن التزامها بدعم تنفيذ المسـاهمات المحددة وطنياً وبالتالي شـراكة المسـاهمات المحددة وطنياً. وأبلغ عدد قليل من الأطراف أن تقرير اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل عن تحديد احتياجات البلدان النامية الأطراف ذات الصلة بتنفيذ الاتفاقية واتفاق باريس[17]، يمكن أن يثري بالمعلومات المشاريع التي تعتزم دعمها، حسب الاقتضاء.

(17) اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل. 2021. *First report on the determination of the needs of developing country Parties related to implementing the Convention and the Paris Agreement*. Bonn: UNFCCC. Available at https://unfccc.int/topics/climate-finance/workstreams/determination-of-the-needs-of-developing-country-parties/first-report-on-the-determination-of-the-needs-of-developing-country-parties-related-to-implementing.

ميم- دعم البلدان النامية في تحقيق أهداف اتفاق باريس طويلة الأجل، بما في ذلك الجهود الرامية إلى جعل تدفقات التمويل متسقة مع مسار يؤدي إلى تنمية خفيضة انبعاث غازات الدفيئة وقادرة على تحمل تغير المناخ

67- شددت العديد من الأطراف على أهمية تعميم العمل المناخي في عمليات التنمية لتحقيق أهداف اتفاق باريس، مؤكدة التزامها بإعطاء الأولوية لتغير المناخ في أنشطتها وعملياتها، وبالتالي دعم تنفيذ الخطط والسياسات المناخية الوطنية في البلدان المستفيدة. وسلطت بعض الأطراف الضوء على الجهود المبذولة لمساعدة البلدان النامية في تحقيق أهداف اتفاق باريس من خلال مبادرات من مثل شراكة المساهمات المحددة وطنياً، والشبكة العالمية لخطط التكيف الوطنية، والشراكة العالمية للقدرة على الصمود، مع توسع بعضها في تفاصيل الدعم الثنائي المقدم إلى البلدان المستفيدة لتطوير وتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً والاستراتيجيات الإنمائية منخفضة الانبعاثات وطويلة الأجل. وسلطت بعض الأطراف الضوء على التزاماتها تجاه الصناديق متعددة الأطراف مثل صندوق التكيف والصندوق الأخضر للمناخ وصندوق أقل البلدان نمواً ووكالات الأمم المتحدة بهدف دعم البلدان النامية في تنفيذ سياسات العمل المناخي، مثل تلك المحددة في المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية والبلاغات المتعلقة بالتكيف.

68- وأفادت العديد من الأطراف بأن تدفقات التمويل على الصعيدين المحلي والدولي هي مفتاح تحقيق تنمية خفيضة انبعاثات غازات الدفيئة وقادرة على تحمل تغير المناخ، وبالتالي تحقيق أهداف اتفاق باريس، مع الإقرار أيضاً بالحاجة إلى تحول، انتقال في الأسواق المالية، يشمل وضع تدابير تنظيمية، وصياغة سياسات مالية مراعية للمناخ لجعل التدفقات المالية متسقة مع مسار يؤدي إلى تنمية خفيضة انبعاثات غازات الدفيئة وقادرة على تحمل تغير المناخ. وأبلغت أطراف عن خطط عمل حكومية لدعم البلدان النامية في تنفيذ من المادة 2(1)(ج) من اتفاق باريس وذكرت الحاجة إلى تعزيز الجهود في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، الهدف من مبادرة تمويل الكهربة التي يمولها الاتحاد الأوروبي وتديرها رابطة مؤسسات تمويل التنمية الأوروبية هو ضمان الوصول الموثوق به وبأسعار معقولة إلى الطاقة النظيفة في البلدان النامية. وبالمثل، خصصت النرويج 80 مليون دولار أمريكي لمرفق أصول الكربون التحويلية لمساعدة البلدان في رفع طموحها من خلال تنفيذ سياسات وبرامج على مستوى الاقتصاد أو القطاعات تهيئ الظروف اللازمة لتسهيل استثمارات القطاع الخاص في حلول خفيضة الانبعاثات.

69- وأشارت بعض الأطراف إلى التزامها بدعم البلدان الشريكة في وضع أطر للتمويل المستدام، وتصنيفات، ومشاريع مقبولة مصرفياً ذات روابط على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. وعلى سبيل المثال، اعتُمدت استراتيجية التمويل المستدام الألمانية عام 2021 لتنهض فيما تنهض به بالتمويل المستدام في البلدان النامية من خلال التعاون الإنمائي. وعلى هذا المنوال، يعطي مرفق الوكالة الفرنسية للتنمية 2050 الذي تدعمه فرنسا الأولوية لمشاريع استثمارات القطاعين العام والخاص المتعلقة بالتحول الاقتصادي، وإزالة الكربون على المدى الطويل، وبناء القدرة على الصمود. وسلط العديد من الأطراف الضوء على مشاركتها في المبادرات التي تدعم البلدان النامية في جعل تدفقات التمويل متسقة مع مسار يؤدي إلى تنمية خفيضة انبعاثات غازات الدفيئة وقادرة على تحمل تغير المناخ، مثل ائتلاف وزراء المالية من أجل العمل المناخي، الذي يساعد البلدان النامية على تنفيذ إجراءات مناخية من خلال تيسير تبادل أفضل الممارسات والخبرات، وبدء العمل التحليلي من أجل دعم إجراءات سياساتية قائمة على الأدلة وفعالة من حيث التكلفة.

70- وأكدت بعض الأطراف اهتمامها بالمشاركة في حلقات عمل عام 2023 في إطار حوار شرم الشيخ[18] من أجل تعزيز فهم نطاق المادة 2(1)(ج) من اتفاق باريس وتكاملها مع المادة 9 منه. ويمكن الاطلاع في المرفق الخامس على مزيد من المعلومات عن الدعم المقدم لمساعدة البلدان النامية في جعل تدفقات التمويل متسقة مع مسار يؤدي إلى تنمية خفيضة انبعاثات غازات الدفيئة وقادرة على تحمل تغير المناخ.

نون- إدماج الاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ، بما فيها القدرة على الصمود، في دعم التنمية

71- إدراكاً لأوجه الترابط والمنافع المتبادلة لتغير المناخ والتنمية المستدامة، تواصل معظم الأطراف إدماج اعتبارات تغير المناخ في تصميم ورصد الأنشطة الإنمائية الدولية. وذكرت بعض الأطراف أنها بصدد تعزيز الجهود الرامية إلى تعميم هذه الاعتبارات في عمل الوزارات والوكالات الإنمائية وعبر القطاعات.

72- ووضعت بعض الأطراف مبادئ توجيهية وأدوات، موجهة إلى وكالات التنمية، من أجل إدماج اعتبارات تغير المناخ في الأنشطة. فعلى سبيل المثال، تستخدم المشاريع الممولة من خلال مجموعة الوكالة الفرنسية للتنمية مصفوفة لضمان الاتساق مع مسارات تؤدي إلى تنمية خفيضة الانبعاثات وقادرة على تحمل تغير المناخ. ووضعت سويسرا أداة إرشادية للتكامل في مجالات المناخ والبيئة والحد من مخاطر الكوارث من أجل إدراج الاعتبارات المناخية في تصميم ورصد أنشطة التعاون الإنمائي؛ وقامت فنلندا بدمج أهداف اتفاق باريس في سياستها الإنمائية، جاعلة القدرة على الصمود والتنمية خفيضة الانبعاثات أهدافاً شاملة لها.

73- وذكرت بعض الأطراف أن اعتبارات تغير المناخ مدمجة في عمل المؤسسات الإنمائية الدولية. فعلى سبيل المثال، تدعم فرنسا والولايات المتحدة (الأخيرة من خلال وزارة الخزانة)، بوصفهما من أصحاب المصلحة في مؤسسات تمويل التنمية الدولية، بفاعلية تعميم الاعتبارات المناخية في جميع الأعمال المتعلقة بتمويل التنمية من أجل ضمان الاتساق بين تدفقات تمويل التنمية وأهداف اتفاق باريس، بما في ذلك عن طريق دعوة المصارف الإنمائية متعددة الأطراف إلى وضع خطط تهدف إلى زيادة التمويل المناخي، بما في ذلك ما يتعلق بالتكيف.

74- وقدمت بعض الأطراف معلومات عن التدابير المتخذة لمراعاة تغير المناخ عند تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، والتي تشمل أخذ مخاطر المناخ في الاعتبار عند تصميم مشاريع المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وضمان عدم تقويض برامج التعاون الإنمائي لاحتياجات وأولويات البلدان المستفيدة المحددة في المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية؛ وزيادة المنافع المناخية المشتركة لمشاريع المساعدة الإنمائية التي لا يكون التخفيف أو التكيف هدفاً رئيسياً لها؛ وتعزيز تأثير الأنشطة الخاصة بالمناخ.

75- وأبلغت بعض الأطراف، في معرض إشارتها إلى أن اتفاقات دولية من قبيل إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا تربط بين جهود التنمية والمعونة الإنسانية وتدابير التخفيف والتكيف والحد من مخاطر الكوارث، عن المبادرات التي تدعمها مالياً والتي تهدف إلى تحقيق أهداف تلك الاتفاقات. وتشمل هذه المبادرات العمل المناخي من أجل آسيا قادرة على الصمود بدعم من المملكة المتحدة، ومبادرات التأمين الإقليمية ضد مخاطر الكوارث، والدرع العالمي لمكافحة مخاطر المناخ.

(18) انظر (ي) المقرر 1/م أ ت-4، الفقرة 68.

سين- الكيفية التي يمكن أن يســـاهم بها الدعم المقرر تقديمه إلى البلدان النامية في تعزيز قدراتها

76- أقرت العديد من الأطراف بأهمية بناء القدرات لتعزيز القدرة المؤسـسـية لحكومات ومؤسـسـات البلدان النامية وضـــمان اســـتدامة دعم التمويل المناخي، وبهذا فإن بناء القدرات جزء لا يتجزأ من الدعم المتصل بالمناخ المقدم للبلدان النامية.

77- وسلطت أطراف الضوء على أن دعم بناء القدرات يقدم إلى البلدان النامية بعدة طرق:

(أ) **برامج أو مشـــاريع بناء القدرات الثنائية التي لها هدف متصـــل بالمناخ**، مثل برامج ومشاريع مرفق الوكالة الفرنسية للتنمية 2050، التي تقدم التمويل اللازم، وبرامج ومشاريع سويسرا التي تضع أطراً تنظيمية لتعزيز استثمارات القطاع الخاص من أجل تعزيز فرص التخفيف والحد من مخاطر المناخ؛

(ب) **البرامج التي تتضمن عناصر لبناء القدرات في المؤسسات المتعددة الأطراف والبرامج التي تركز تحديداً أو بشـــكل كبير على بناء القدرات**، مثل مبادرة بناء القدرات من أجل الشـــفافية، التي تمولها بلدان متعددة.

78- وشـــددت العديد من الأطراف على أن دعم بناء القدرات موجه قطرياً ويهدف إلى تلبية الاحتياجات والأولويات التي تحددها البلدان الشـــريكة. وذكرت العديد من الأطراف أن وجود حكومات أو منظمات وطنية أو محلية كشـركاء منفذين يعزز فعالية جهود بناء القدرات. وسـلطت العديد من الأطراف الضوء على أن دعم بناء القدرات يقدم على المستوى الفردي والمؤسسي والمنظومي.

79- وتشـــمل أنشـــطة بناء القدرات التي ذكرتها الأطراف تعزيز قدرة الحكومات الوطنية والمحلية والعلماء والمجتمعات المحلية على الاضـــطلاع بإجراءات مناخية من خلال المشـــاريع المدعومة؛ وتنظيم دورات تدريبية وحلقات عمل وحلقات دراســية ومبادرات توعية ذات صــلة على المســتوى الفردي؛ وتقديم المسـاعدة والدعم التقنيين لتعزيز السـياسـات المناخية للبلدان الشـريكة وقدرتها المؤسـسـية على تصـميم اســتراتيجيات إنمائية ذكية مناخياً وتنفيذها والاســتفادة منها؛ وتعزيز إمكانية وصــول البلدان والمجتمعات المحلية الأكثر ضـــعفاً إلى التمويل المناخي. وذكرت بعض الأطراف عزمها على مواصـــلة العمل مع أصـحاب المصـلحة لتحديد خطوات لتعزيز فرص الحصـول على التمويل العام والخاص من أجل التخفيف والتكيف، وذكرت بعض الأطراف أنها تعكف على دراســـة ســـبل بناء قدرات جهات من بينها النســـاء والفتيات، والمجتمعات المحلية الريفية وغيرها من المجتمعات المحلية، والمدرسـون، والمصـارف، والجهات الفاعلة المالية على المشاركة في العمل المناخي.

Annex I

Projected levels of public climate finance to be provided to developing countries reported in the submissions included in the second biennial communications

[English only]

Table 1
Overview of total public climate finance reported in the submissions included in the second biennial communications

New or ongoing financial support since the first biennial communications	*Party*	*Start year*	*End year*	*Information on provision of support*	*Ex ante/ex post*	*Currency*	*Total amount*	*Annual/cumulative*
Increase by AUD 500 billion from 2022 to 2025	Australia	2022	2025	The climate finance commitment includes AUD 470,000 for South-East Asia and AUD 80,000 for GEF-8	Ex ante	AUD	2 000 000 000	Cumulative
Intention to increase financial support	Austria	2020	2025	Ministry of Climate Action, Environment, Energy, Mobility, Innovation and Technology provides project-specific bilateral funding of EUR 5 million annually	Ex ante	EUR	5 000 000	Annual
Increase from 2022 to at least EUR 135 million per year	Belgium	2022	NA	Indicative climate-specific support	Ex ante	EUR	135 000 000	Annual
Twofold increase, from CAD 2.65 billion (2015–2020) to 5.3 billion (2021–2025)	Canada	2021	2025	Of the overall climate finance commitment, 40 per cent (CAD 2.12 billion) is for adaptation and 20 per cent (CAD 1.06 billion) is for nature-based solutions and biodiversity	Ex ante	CAD	5 300 000 000	Cumulative
New	Croatia	–	2025	Planned amount to support climate change mitigation and adaptation activities in neighbouring countries until 2025	Ex ante	EUR	2 900 000	Annual
Decrease from CZK 1.1 billion per year in 2021–2023	Czechia	2023	2025	Through Czech development cooperation approved for 2023, with roughly equal allocations envisaged for 2024 and 2025	Ex ante	CZK	960 000 000	Annual
Increase from DKK 2.4 billion to 4 billion annually	Denmark	2023	–	Annual contributions, of which DKK 1 million will be grant-based support and DKK 2.4 million will be for adaptation	Ex ante	DKK	4 000 000 000	Annual

New or ongoing financial support since the first biennial communications	*Party*	*Start year*	*End year*	*Information on provision of support*	*Ex ante/ex post*	*Currency*	*Total amount*	*Annual/cumulative*
Increase from EUR 1 million annually for 2015–2020	Estonia	2021	2025	International cooperation for climate policy, including aid for developing countries through contributions to bilateral projects, multilateral organizations and regional funds	Ex ante	EUR	1 500 000	Annual
Increase from EUR 29.5 billion for climate-related activities	European Commission	2021	2027	Total EU external action has been allocated as EUR 110.6 billion, of which 30 per cent (EUR 33.2 billion) will be dedicated to climate-related activities	Ex ante	EUR	33 180 000 000	Cumulative
Increase from EUR 500 million (2020–2023) to EUR 200 million annually	Finland	2022	2026	Through public international climate finance	Ex ante	EUR	200 000 000	Annual
Increase from EUR 5 billion to 6 billion	France	2021	2025	Of the overall commitment, one third will be for adaptation	Ex ante	EUR	6 000 000 000	Annual
Increase from EUR 4 billion by 2020 to 6 billion by 2025	Germany	–	2025	Overall commitment	Ex ante	EUR	6 000 000 000	Annual
–	Greece	2021	2021	Provision of climate finance in 2021	Ex post	USD	9 800 000	Annual
Twofold increase, from HUF 1.8 billion (2019–2021) to 3.6 billion	Hungary	2019	2023	Climate change projects funded through the Western Balkans Green Center	Ex ante	HUF	3 600 000 000	Cumulative
Increase from EUR 80 million to 225 million annually	Ireland	–	2025	Annual target for international climate finance by 2025	Ex ante	EUR	225 000 000	Annual
Increase	Italy	2021	2025	Public climate finance contribution from the Italian Ministry of Economy and Finance	Ex ante	EUR	902 000 000	Annual
		2021	2025	Public climate finance contribution from the Italian Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation and the Italian Agency for Development Cooperation (EUR 637 million through multilateral channels and EUR 656 million through bilateral channels)	Ex ante	EUR	735 000 000	Annual
		2022	2026	Public climate finance contribution through the Italian Climate Fund, under the	Ex ante	EUR	840 000 000	Annual

New or ongoing financial support since the first biennial communications	*Party*	*Start year*	*End year*	*Information on provision of support*	*Ex ante/ex post*	*Currency*	*Total amount*	*Annual/cumulative*
				responsibility of the Ministry of Ecological Transition				
Increase	Japan	2021	2025	Commitment made by the Japanese Prime Minister at the 47th Group of Seven summit	Ex ante	JPY	6 500 000 000 000	Cumulative
		2021	2025	Additional commitment to the JPY 6.5 trillion commitment made at COP 26 to fill the financial gap in the USD 100 billion goal, of which JPY 1.6 trillion will be to double adaptation funding	Ex ante	USD	10 000 000 000	Cumulative
Increase	Kingdom of the Netherlands	–	2025	Increase provision of climate finance to EUR 1.8 billion in 2025	Ex ante	EUR	1 800 000 000	Annual
Increase from EUR 1.6 million annually to EUR 2 million annually	Lithuania	2022	2025	Climate Change Programme	Ex ante	EUR	8 000 000	Cumulative
Increase from EUR 120 million (2014–2020) to EUR 220 million	Luxembourg	2021	2025	International climate finance contribution to be disbursed as: EUR 24 million (2021); EUR 45.5 million (2022), EUR 52 million (2023), 52.5 million (2024) and 56 million (2025)	Ex ante	EUR	220 000 000	Cumulative
Increase from NZD 300 million (2019– 2022) to 1.3 billion	New Zealand	2022	2025	Overall commitment, of which NZD 561.3 million is for specific projects, NZD 533.9 million is for projects in the design phase and NZD 228.5 million is for projects in the pipeline	Ex ante	NZD	1 300 000 000	Cumulative
Twofold increase, from NOK 7 billion in 2020 to 14 billion by 2026	Norway	–	2026	Overall climate finance commitment that includes the tripling of adaptation finance	Ex ante	NOK	14 000 000 000	Cumulative
-	Poland	2020	2021	Of the climate-related assistance in 2020–2021 (grant equivalent value), EUR 12.3 million was provided through multilateral channels and EUR 14.4 million through bilateral channels	Ex post	EUR	26 730 000	Cumulative
Twofold increase	Portugal	–	2030	Pledge to allocate a total of EUR 35 million by 2030 to finance climate action in recipient	Ex ante	EUR	35 000 000	Cumulative

New or ongoing financial support since the first biennial communications	*Party*	*Start year*	*End year*	*Information on provision of support*	*Ex ante/ex post*	*Currency*	*Total amount*	*Annual/cumulative*
				countries, in particular in Portuguese-speaking African countries				
-	Romania	2020	2020	ODA for 2020	Ex post	EUR	1 200 000	Cumulative
-	Slovakia	2020	2020	ODA for 2020, of which EUR 33.28 million was provided through bilateral channels and EUR 101.62 million through multilateral channels	Ex post	EUR	134 900 000	Cumulative
		2021	2021	ODA for 2021, of which EUR 30.85 million was provided through bilateral channels and EUR 98.96 million through multilateral channels	Ex post	EUR	129 810 000	Cumulative
New	Slovenia	–	2025	Estimated increase in financial contributions by 2025	Ex ante	EUR	6 000 000	Annual
Increase from EUR 900 million by 2020	Spain	2021	2025	Intended increase in climate finance of 50 per cent, reaching EUR 1.35 billion per year in 2025	Ex ante	EUR	1 350 000 000	Annual
Increase from SEK 6.5 billion to 8 billion	Sweden	2022	2026	Development cooperation in the areas of environment, climate and biodiversity	Ex ante	SEK	8 000 000 000	Cumulative
Ongoing	Switzerland	–	2024	Annual budget for international cooperation target of CHF 400 million by 2024	Ex ante	USD	426 000 000	Annual
Ongoing	United Kingdom	2021–2022	2025–2026	Delivering on doubling international climate finance, of which GBP 1.5 billion is for adaptation	Ex ante	GBP	11 600 000 000	Cumulative
Ongoing	United States	–	2024	Working with Congress to quadruple international public climate finance to over USD 11 billion per year, including a sixfold increase in adaptation finance to over USD 3 billion per year	Ex ante	USD	11 000 000 000	Annual

Table 2
Overview of public climate finance reported in the submissions included in the second biennial communications, by Fund

New or ongoing financial support since the first biennial communications	*Party*	*Start year*	*End year*	*Information on provision of support*	*Ex ante/ex post*	*Currency*	*Total amount*	*Annual/cumulative*
AF								
New	Canada	2022	2026	Contribution to the AF	Ex ante	CAD	10 000 000	Cumulative
New	EU	2021	2021	Contribution to the AF	Ex post	USD	249 000 000	Cumulative
New	Germany	2021	–	Contribution to the AF	Ex post	EUR	50 000 000	Cumulative
Ongoing	Japan	2023	2023	Additional contribution to the AF	Ex ante	USD	6 000 000	Cumulative
New	Norway	2021	2024	Contribution to the AF	Ex ante	NOK	300 000 000	Cumulative
Increase from EUR 1.12 million in 2020	Spain	2022	2022	Contribution to the AF	Ex ante	EUR	30 000 000	Annual
Increase from SEK 1 billion announced in the submission included in the first biennial communication (2019–2022)	Sweden	2019	2022	Combined contribution to the AF and the LDCF	Ex post	SEK	1 400 000 000	Cumulative
New	United Kingdom	–	–	Contribution to the AF	Ex ante	GBP	356 000 000	Cumulative
Twofold increase from USD 50 million in 2021	United States	2022	–	Contribution to the AF	Ex ante	USD	100 000 000	Cumulative
GEF								
Increase from AUD 76.67 million (2018–2022) to 80 million	Australia	2022	2026	Contribution to GEF-8	Ex ante	AUD	80 000 000	Cumulative
Ongoing	Austria	2022	2026	Contribution to GEF-8	Ex ante	EUR	58 760 000	Cumulative
New	Belgium	–	–	Contribution to GEF-8	Ex ante	EUR	92 500 000	Cumulative
New	Canada	2022	2027	Contribution to GEF-8	Ex ante	CAD	5 300 000	Cumulative
Increase from EUR 31 million to 48 million	Finland	–	–	Contribution to GEF-8	Ex ante	EUR	48 000 000	Cumulative
Ongoing	France	2022	2026	Contribution to GEF-8	Ex ante	EUR	300 000 000	Cumulative
Increase from EUR 420 million (including contributions to the LDCF) (2018–2022) to 700 million	Germany	2022	2026	Contribution to GEF-8	Ex ante	EUR	700 000 000	Cumulative
New	Ireland	–	–	Contribution to GEF-8	Ex ante	EUR	10 000 000	Cumulative
Increase from EUR 92 million for GEF-7	Italy	2021	2021	Contribution to the GEF	Ex post	EUR	114 000 000	Annual

New or ongoing financial support since the first biennial communications	*Party*	*Start year*	*End year*	*Information on provision of support*	*Ex ante/ex post*	*Currency*	*Total amount*	*Annual/cumulative*
Increase from USD 637 million for GEF-7	Japan	2022	2026	Contribution to GEF-8	Ex ante	USD	638 000 000	Cumulative
Increase from EUR 83.6 million for GEF-7 (2018–2022)	Kingdom of the Netherlands	2022	2026	Contribution to GEF-8	Ex ante	EUR	124 000 000	Cumulative
New	Luxembourg	2020	2021	Contribution to the GEF	Ex post	EUR	2 400 000	Cumulative
New	Norway	2022	2026	Contribution to GEF-8	Ex ante	NOK	780 000 000	Cumulative
Increase from EUR 11.7 million for GEF-7 (2022)	Spain	2022	2025	Contribution to GEF-8	Ex ante	EUR	30 800 000	Cumulative
Twofold increase, from SEK 2 to 4 billion	Sweden	2022	2026	Contribution to GEF-8	Ex ante	SEK	4 000 000 000	Cumulative
Increase from CHF 145 million	Switzerland	2023	2026	Combined contribution to the GEF, the LDCF, the Multilateral Fund for the Implementation of the Montreal Protocol and the SCCF	Ex ante	USD	210 000 000	Cumulative
Increase from CHF 118.34 million for GEF-7		2023	2026	Contribution to GEF-8	Ex ante	CHF	155 400 000	Cumulative
New	United Kingdom	2022	2026	Contribution to GEF-8	Ex ante	GBP	330 000 000	Cumulative
New	United States	2022	2026	Contribution to GEF-8	Ex ante	USD	600 800 000	Cumulative
GCF								
Ongoing	Austria	2020	2023	Contribution to GCF-1	Ex ante	EUR	130 000 000	Cumulative
Ongoing	Belgium	2020	2023	Contribution to GCF-1	Ex ante	EUR	20 000 000	Annual
Increase from CAD 300 million over 2020–2023 (75 million annually) to 600 million over 2021–2025 (120 million annually)	Canada	2021	2025	Contribution to GCF-1	Ex ante	CAD	600 000 000	Cumulative
Ongoing	EU	2020	2023	Total contribution to GCF-1 USD 7.4 billion, of which USD 5.5 billion had been provided as at May 2022	Ex ante	USD	5 500 000 000	Cumulative
Ongoing	Finland	2020	2024	Contribution to GCF-1	Ex ante	EUR	100 000 000	Cumulative
Ongoing	France	2020	2023	Contribution to GCF-1	Ex ante	EUR	1 548 000 000	Cumulative
Ongoing	Germany	2020	2023	Contribution to GCF-1	Ex ante	EUR	1 500 000 000	Cumulative

New or ongoing financial support since the first biennial communications	*Party*	*Start year*	*End year*	*Information on provision of support*	*Ex ante/ex post*	*Currency*	*Total amount*	*Annual/cumulative*
Ongoing	Ireland	2020	2023	Contribution to GCF-1	Ex ante	EUR	16 000 000	Cumulative
Ongoing	Kingdom of the Netherlands	2020	2023	Contribution to GCF-1	Ex ante	EUR	120 000 000	Cumulative
Ongoing	Luxembourg	2020	2022	Contribution to GCF-1	Ex ante	EUR	40 000 000	Cumulative
New	Malta	2022	2020	Contribution to GCF-1	Ex post	EUR	200 000	Annual
Ongoing	Monaco	2020	2023	Contribution to GCF-1	Ex ante	EUR	750 000	Annual
Ongoing	Norway	2020	2023	Contribution to GCF-1	Ex ante	NOK	3 200 000 000	Cumulative
Ongoing	Slovakia	2020	2023	Contribution to GCF-1	Ex ante	EUR	2 000 000	Cumulative
Ongoing	Spain	2022	2023	Contribution to GCF-1	Ex ante	EUR	48 000 000	Cumulative
Ongoing	Sweden	2020	2023	Contribution to GCF-1	Ex ante	SEK	8 000 000 000	Cumulative
Ongoing	Switzerland	2021	2023	Contribution to GCF-1	Ex ante	USD	150 000 000	Cumulative
Ongoing	United Kingdom	2020	2023	Contribution to GCF-1	Ex ante	GBP	1 440 000 000	Cumulative
LDCF								
Increase from EUR 2.6 million in 2020	Belgium	–	–	Contribution to the LDCF	Ex ante	EUR	15 000 000	Annual
Ongoing contribution, CAD 37.5 million, over 2016–2017 to 2020–2021	Canada	2021	2025	Contribution to the LDCF	Ex ante	CAD	37 500 000	Cumulative
EUR 350 million in the submission contained in the first biennial communication	Germany	–	–	Contribution to the LDCF	Ex ante	EUR	100 000 000	Cumulative
Increase from EUR 20 million	Kingdom of the Netherlands	2019	2022	Contribution to the LDCF	Ex post	EUR	25 000 000	Annual
Increase from SEK 1 billion in the submission contained in the first biennial communication	Sweden	2019	2022	Combined contribution to the LDCF and the AF	Ex post	SEK	1 400 000 000	Cumulative
Increase from CHF 13 million in 2019–2022	Switzerland	2023	2026	Combined contribution to the LDCF and the SCCF	Ex ante	CHF	26 000 000	Cumulative
New	United States	2022	–	Contribution to the LDCF	Ex ante	USD	25 000 000	Cumulative

Annex II

Criteria of climate finance providers for evaluating project proposals as outlined in the submissions included in the second biennial communications

[English only]

Category	*Criteria*
Relevance	Country ownership and alignment with needs and priorities set out in NAPs, NDCs, LT-LEDS, and other national and sectoral plans and strategies
	Alignment with strategies and expertise of contributing Party
	Alignment with international policies and agreements such as the SDGs
Impact	Sustainability (including in relation to the SDGs) and scalability
	Clarity of project objectives and of logic and rationale behind expected environmental, economic and social (co-)benefits
Efficiency and transparency	Clarity of the cost of activities
	Mobilization of additional resources through co-financing, including from private sources
	Soundness of governance, presence of political will and reliability of implementing partners
	Ability to demonstrate a monitoring and evaluation framework of results against national and international standards
Innovative approaches	Prioritization of innovative business models and climate technologies, as well as best practices
	Potential for using Indigenous Peoples' knowledge and practices to achieve high-impact results
Inclusiveness and environmental and social safeguards	Gender-sensitivity and promotion of gender equality and women's empowerment
	Promotion of human rights and equitable participation of vulnerable communities
	Compliance with national and/or international environmental and social safeguards
	Potential for positive environmental (e.g. biodiversity), economic (e.g. livelihoods) and/or social (e.g. health) co-benefits

Annex III

Public institutions reported in the submissions included in the second biennial communications dedicated to catalysing private climate finance and examples of their activities

[English only]

Institutions	*Activities*
CDP (development finance institution) (Italy)	Taking first-loss position to lower risk of private sector investment
COFIDES (State-owned investment company) (Spain)	Financing profitable private sector projects in developing countries by providing long-term risk capital
Development Bank of Austria	Increasing business-to-business cooperation between companies in developed countries and those in developing countries
Dutch Fund for Climate and Development	Supporting existing and creating new, innovative public–private partnerships
Enabel (development agency of the Belgian Government)	Supporting the creation of policy environments conducive to facilitating private sector climate finance
Finnfund (development financier and impact investor) (Finland)	Promoting carbon pricing systems and using export credits
Finnpartnership (business partnership programme) (Finland)	Improving transparency and climate risk analysis in the financial sector
FMO, the Dutch Entrepreneurial Development Bank	Providing long-term capacity-building and policy support
Official Credit Institute (ICO) (public business entity attached to the Spanish Government)	Promoting innovative financial instruments, such as blended finance, green bonds, and disaster risk insurance and other risk management solutions
Investment Fund for Developing Countries (IFU) (Denmark)	Supporting developing countries in realizing NDC commitments
Japan Bank for International Cooperation	
KfW and its private sector investment bank, the German Investment Corporation (Germany)	
Luxembourg Sustainable Finance Initiative	
National Development Bank (Czechia)	
Nippon Export and Investment Insurance (Japan)	
Norfund (investment fund for developing countries) (Norway)	
Proparco (development finance institution) (France)	
Swedfund (development finance institution) (Sweden)	
United States Agency for International Development	
United States International Development Finance Corporation	

Annex IV

Examples of programmes and initiatives for supporting developing countries in mobilizing scaled-up private climate finance reported in the submissions included in the second biennial communications

[English only]

Area of support	*Example of programme/initiative*	*Aim of programme/initiative*
Developing climate change policies and plans	Energy Transition Accelerator initiative of the United States Department of State, the Rockefeller Foundation and the Bezos Earth Fund	Catalyse private capital to accelerate the transition from fossil fuel to clean power and generate finance to support adaptation efforts in developing countries
Strengthening enabling conditions	OECD Clean Energy Finance and Investment Mobilisation programme, supported by Canada	Strengthen domestic enabling conditions to attract and mobilize private sector finance and investment in renewable energy use and energy efficiency in buildings in emerging economies
Establishing specialized funds	Eco.business Fund, supported by Germany	Promote private sector investment in climate projects through the provision of dedicated financing and technical assistance to private sector entities
	Climate Resilience and Adaptation Finance and Technology Transfer Facility, supported by Germany	Promote private sector investment in climate resilience projects through the provision of dedicated financing and technical assistance to private sector entities
	Danish Climate Investment Fund and Danish SDG Investment Fund	Mobilize billions of United States dollars from private investors, including pension funds, for climate-relevant investments in developing countries
Formulating investment-ready project proposals	Australian Climate Finance Partnership	De-risk and bring to market demonstration projects, including in climate action, with strong anticipated development impacts
Promoting risk mitigation instruments	Solar Risk Mitigation Initiative, supported by France	Facilitate the implementation of private solar energy projects in emerging markets and developing countries, and mobilize up to USD 500 million from public financial institutions and private actors
	United States International Development Finance Corporation	Develop a risk-sharing platform with private sector insurance partners to reduce barriers to financing climate projects
	High Risk – High Impact initiative for investment in Africa, supported by Denmark	Promote investments with high development impact in the LDCs and fragile states in Africa
	Climate Finance Partnership implemented by BlackRock Investment Institute, supported by Germany	Provide blended concessional financing with the aim of mobilizing private finance for green investments in countries with a challenging risk–return balance
	Emerging Market Climate Action Fund of Allianz Global	Provide early-stage equity financing to climate mitigation and adaptation projects in emerging and developing markets by

Area of support	*Example of programme/initiative*	*Aim of programme/initiative*
	Investors, supported by Germany	backing fund managers and project developers active in this area
	Currency Exchange Fund	Provide currency de-risking instruments
Engaging the private sector in adaptation	AGRI3 Fund, supported by the Kingdom of the Netherlands	Provide credit enhancement tools and technical assistance to developing countries to enable their transition to more sustainable practices in agricultural value chains and to avert deforestation
	Climate Investor Two, supported by the Kingdom of the Netherlands	Support the private sector in developing and implementing climate-resilient infrastructure projects in developing countries in the water sector
	Loan Insurance for Green Innovation, supported by Japan	Provide preferential credit risk premiums for projects promoting renewable energy, energy savings and innovative technology
	Coalition for Climate Resilient Investment, supported by the United Kingdom	Increase investment in adaptation and resilience through development and testing of solutions for integrating climate risks into investment decision-making and structuring instruments to mobilize private capital
	Adaptation and Resilience Investors Collaborative, supported by the United Kingdom	Increase investment in climate adaptation and resilience in developing countries by addressing systemic barriers to private sector investment
	Room to Run, supported by the United Kingdom	Provide a guarantee mechanism that is expected to unlock up to USD 2 billion of new financing for projects in Africa, half of which will be for adaptation
Promoting commercially viable climate technologies	NDC support centres, supported by Belgium through the Flemish Institute for Technological Development	Identify potential demonstration sites for renewable energy and carbon dioxide emission reduction

Annex V

Programmes and initiatives reported in the submissions included in the second biennial communications for supporting developing countries in making finance flows consistent with a pathway towards low-emission and climate-resilient development

[English only]

Area	*Examples of programmes/initiatives*
Green recovery	The Multiannual Financial Framework (2021–2027) of the EU, combined with its temporary (2021–2023/2026[a]) recovery instrument, NextGenerationEU, is instrumental in reaching the ambitious objective of the European Green Deal, which has an overall climate action target of up to EUR 250 billion, which corresponds to about 30 per cent of total expenditure.
	Under its Green Finance Strategy (2019), the United Kingdom will champion both the systemic greening of the financial system and the mobilization of finance towards green and climate-resilient sectors globally.
	Germany supports the development of tools for developing climate-related investment strategies by investors and banks in emerging and developing markets. The Paris Agreement Capital Transition Assessment, for instance, is an open source methodology for analysing whether financial assets, such as bonds, loans and listed equity portfolios, align with climate scenarios and a sustainable recovery from the coronavirus disease 2019 pandemic.
Promoting climate-friendly policies and financial instruments	The EU is in the process of setting up the Global Green Bond Initiative, which will support the expansion of green bond markets in relevant developing countries, thus helping them mobilize capital from institutional investors in order to finance – through green bonds – their climate and environmental projects. The Initiative will build on the Sustainable Finance Advisory Hub to provide a number of green capital market advisory services to (potential) green bond issuers in developing and emerging markets.
	Japan has revised its green bond and sustainability-linked bond and loan guidelines, extending their scope to include sustainability-linked bonds.
	The KfW Financial Cooperation is assisting climate-friendly financial sector development through green lending to partner institutions, capacity-building and the promotion of green bonds in, for example, Latin America.
	The German Federal Government committed in its Sustainable Finance Strategy (adopted in 2021) to promote sustainable finance in Europe, Germany and developing country Parties through, for example, its development cooperation.
	France's 2050 Facility supports the implementation of the Paris Agreement in 30 countries by assisting them with the design and implementation of LT-LEDS, and the development of related public policies and governance, thus helping the countries to identify priorities for long-term public and private investment.
	Spain's national sustainable finance action plan and associated programme is under development and will include the issuance of green bonds by the Spanish Treasury and the Official Credit Institute.
Phasing out investment in fossil fuels	The Powering Past Coal Alliance, which Canada co-leads with the United Kingdom, is the driving force behind collective efforts to accelerate the global phase-out of coal-fired electricity, which is the important first step for public and private actors in aligning the power sector with the goals of the Paris Agreement. Although the Alliance is a government initiative, it serves as a bridge between public and private actors through finance principles that translate its public declaration into clear commitments for financial institutions.

Area	*Examples of programmes/initiatives*
	The European Investment Bank will no longer finance low-carbon projects of high-emitting corporations if they continue to carry out or invest in activities that are not aligned with the goals of the Paris Agreement.
	Sweden has signed the Statement on International Public Support for the Clean Energy Transition. The Swedish International Development Cooperation Agency does not support investments in energy system solutions based on fossil fuels.
Carbon pricing	Norway has committed USD 80 million to the Transformative Carbon Asset Facility, which assists developing countries in raising the ambition of their climate action through economy-wide or sectoral policies and programmes that create enabling conditions for private sector investment in low-emission solutions.
	Canada launched the Global Carbon Pricing Challenge at COP 26, the aim of which is to expand the use of carbon pricing by strengthening existing systems and supporting emerging ones. The Challenge also creates a forum for dialogue, provides coordination to make pricing systems more effective and compatible, and supports countries in adopting carbon pricing.
	The Global Carbon Market project, supported by the German Government, advises finance ministries in developing countries on reforming subsidies that are harmful to the climate and environment and on introducing carbon pricing instruments such as taxes, emissions trading schemes and levies.
	The United States International Development Finance Corporation will implement a net zero emission strategy to transition its portfolio to net zero emissions by 2040, including by increasing investment in projects that capture and store carbon.

[a] End of 2023 represents the deadline for commitments and end of 2026 the deadline for disbursements.